# تغيّر المناخ واللامساواة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

## لسنا كلنا في نفس القارب

2025 تموز 17 حتى النشر يُحظَر

OXFAM

www.oxfam.org

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق تأثرًا بتغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة، مما يُفاقم ندرة المياه المزمنة التي تعاني منها، ويزيد من اعتمادها الحالي على الوقود الأحفوري .وقد برزت آثار تغير المناخ بالفعل في العديد من البلدان، لا سيما تلك التي تشهد صراعات .في الوقت نفسه، لا تُفاقم سياسات التقشف المُتبعة منذ عقود في المنطقة أوجه الامساواة فحسب، بل تُصعّب على دول المنطقة الإنفاق على المناخ .تُشكل التهديدات المناخية التي يُسببها أغنى ،الناس والشركات والاقتصادات الريعية تهديدًا وجوديًا للمنطقة .وفي الوقت نفسه فإن من يعيشون في فقر، والمجتمعات المهمشة المعرضة لتغير المناخ، ومن ،يعيشون في بيئات صراع، هم الأكثر تضررًا .وتُعد النساء والفتيات، واللاجئون وغيرهم من الفئات التي تعاني من التمييز، الأكثر تضررًا من سياسات التقشف ،الحالية وعواقب تغير المناخ .وتؤثر هذه العواقب على جميع أنحاء المنطقة ويشعر بها معظم الناس، ومع ذلك، فإن أغنى الناس فقط هم من يمتلكون الثروة والسلطة والنفوذ اللازمين للتكيف مع عواقب انهيار المناخ .إن سياسات التقشف تؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ، والطريقة الوحيدة لمعالجة انهيار المناخ هي من خلال فرض الضرائب على الأثرياء واستهلاكهم الملوث والاستثمار بشكل كبير في الخدمات العامة والتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه والتحول

© أوكسفام الدولية الشهر 2025

كتب هذه الورقة باربرا سمرز وجولي غرينوالت ونبيل عبدو
تقر أوكسفام بمساعدة درة الشواشي، نادين مزهر، صفاء جيوسي، أنجيلا تانيجا، أليكس مايتلاند، أستريد نيلسون لويس، روزلين بوتمن، نور شواف وآنه-غريس كيمونتو.
مراجعة خالد سعيد و هيثم بن زيد

تندرج هذه الورقة ضمن سلسلة من الأوراق المكتوبة لإفادة النقاش العام حول مسائل التنمية والسياسة الانسانية.
لمزيد من المعلومات حول القضايا الواردة في الورقة الرجاء توجيه رسالة إلكترونية إلى advocacy@oxfaminternational.org

يخضع هذا المستند لحقوق الملكية الفكرية ولكن يمكن استخدام النصّ مجاناً لأهداف المناصرة وإعداد الحملات والتعليم والبحث العلمي شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب الملكية الفكرية بأن يحاط علماً بأي من ذلك بهدف تقييم الأثر. أمّا في ما يخصّ النسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة الاستخدام في منشورات أخرى أو للترجمة أو التكيّيف فلا بدّ من الحصول على الإذن بذلك وقد يفرض بدل مالي. للتواصل إلكترونياً: policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا المستند صحيحة عند تاريخ إصداره.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لحساب منظمة أوكسفام الدولية في شهر يوليو لسنة 2025 تحت الرقم المتسلسل:
DOI: 10.21201/2025.000073
منظمة أوكسفام بريطانيا: أوكسفام بريطانيا، مبنى أوكسفام، شارع جون سميث، كاولي، أوكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة
صورة الغلاف: الأردن من أكثر البلدان فقراً في الموارد المائية على مستوى العالم، ما يجعله عرضة بشكل كبير لتغيّرات المناخ. في الوقت الحالي، لا تتجاوز نسبة امتلاء سدّ الوالة، الذي يزوّد المنطقة والعاصمة عمّان بالمياه 4% فقط من سعته الإجمالية. ويشكّل المشهد الجاف المحيط بالسدّ دليلاً واضحاً على النقص الحاد في المياه. فقد تشقّقت الأرض في قاع السدّ، حيث كانت المياه تغمرها سابقاً.

الصورة: محافظة مادبا، الأردن. تصوير: باولا غونزاليس/ أوكسفام

# جدول المحتويات


ملخّص تنفيذي ..... 4

**1** المقدّمة ..... 7

**2** الأثرياء الملوثون ... وباقي الناس ..... 8

**2.1 الإطار العالمي: الانبعاثات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتداعياتها** ..... 8

2.1.1 الصدارة في التفاوت والانبعاثات: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في طليعة الدول غير المتساوية ..... 9

2.1.2 انبعاثات الدول على مستوى العالم ..... 9

2.1.3 دول الخليج النفطية: نفوذ يفوق الحجم ..... 11

**2.2 الانبعاثات واللامساواة في الثروة: وجهان لعملة واحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ..... 13

2.2.1 الاستهلاك المفرط لدى الأغنياء وفاحشي الثراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ..... 15

**3** لسنا كلنا في نفس القارب ..... 17

**3.1 الفئات الأكثر تضررًا** ..... 17

**3.2 من شحّ المياه إلى الظواهر الجوية القصوى** ..... 18

**4** أثر سياسات التقشف ..... 20

**4.1 السياسات العامة بين التقشف ونموذج اقتصادي استنزافي وغير مستدام** ..... 20

4.1.1 الإنفاق العام والديون والدعم والضرائب ..... 20

4.1.2 التأثير الدولي والإقليمي: دور المؤسسات المالية الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي ..... 21

4.1.3 تبعات الاستمرار في النهج الحالي على الصعيدين الاجتماعي والبيئي ..... 21

**4.2 التمويل المناخي الخادع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ..... 22

**5** الخلاصات والتوصيات ..... 26

ملاحظات ..... 28

# ملخّص تنفيذي

اللامساواة تقتل، بل تخنق المجتمعات. وهي تخلق واقعا تضيع فيه فرص العدالة، هذا لأن عدم المساواة يُسرع الانهيار المناخي وتفاقم أزمته، حيث تضاعف الدول والأفراد الأكثر ثراءً الانبعاثات دون رادع أو محاسبة، من خلال استهلاكهم المفرط واستثماراتهم الملوثة. تقف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مفترق طريق أمام أزمتين متشابكتين لا يمكن فصلهما: التفاوت الاقتصادي المتصاعد، وأزمة المناخ المتفاقمة. فالمنطقة تواجه تهديدات مناخية متزايدة تشمل موجات حر شديدة، والجفاف، والتصحر، وتدهور الأمن الغذائي. وعلى الرغم من ذلك، واصلت الحكومات في المنطقة اعتماد الحلول التقنية لمعالجة هذه المخاطر، بدلًا من التصدي للأسباب الجذرية للأزمة المناخية. وغالبًا ما ترتكز السياسات الاقتصادية المتبعة على نهج نيوليبرالي قائم على التقشف يخدم مصالح فئة محدودة فقط، ساهمت في تعميق التفاوت وترسيخ امتيازات هذه النخبة القليلة.

تُعد المنطقة من بين الأشد حرارةً والأقل وفرةً للمياه في العالم، حيث ارتفعت درجات الحرارة فيها بمقدار 1.5 درجة مئوية خلال الثلاثين عامًا الماضية. وتشير التقديرات إلى إمكانية وقوع 3.4 مليون حالة وفاة بسبب الحرارة بحلول عام 2041، في وقت يعاني فيه 83% من السكان من شح ومن تفاوت كبير في إمكانية الوصول إلى مصادر المياه.

يُنتج الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حصة ضخمة وغير متكافئة من الانبعاثات القائمة على الاستهلاك، من خلال يخوتهم الفاخرة وطائراتهم الخاصة. فاعتبارًا من عام 2022، يُساهم أغنى 10% من السكان بنسبة 60% من الانبعاثات، بينما يُساهم أفقر 50% في المنطقة بنسبة 10% فقط.

وفي حين يتحمّل الأغنياء المسؤولية الكبرى في تفاقم أزمة المناخ، فإنّهم أيضاً الأكثر قدرة على حماية أنفسهم من عواقب تغيّر المناخ.

هذا التفاوت المناخي نابع من فوارق اقتصادية هائلة، فخلال الجائحة (كوفيد)، شهد أصحاب المليارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة في ثرواتهم فاقت ما حققوه خلال العقد السابق. حيث زادت ثروات أصحاب المليارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 65% في عام 2024، من 54.2 مليار دولار أمريكي إلى 89.5 مليار دولار أمريكي.. حتى قبل الجائحة، كانت الفجوة في أضحى تجلياتها، إذ كان 50% من إجمالي الدخل في أيدي أغنى 10%، في وقت لم تتجاوز حصة النصف الأكثر فقرا 11%.

في بلدان الخليج تحديدًا، تترسّخ الأزمة بشكل أوضح، حيث أنّ الاعتماد على الوقود الأحفوري وتصديره جعل من الثروة والسلطة حكرًا على قلّة، وقد أدى تركّز الثروة الناتجة عن استخراج وتصدير النفط والغاز إلى تفاقم الفقر والتفاوت الاجتماعي، فضلًا عن الإضرار بالبيئة. ففي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ساهم أغنى 1% على التوالي بنسبة 24% و23% من إجمالي الانبعاثات في عام 2022 ، فيما تتحمّل الدول الفقيرة، رغم انبعاثاتها الكربونية المحدودة، العبء الأكبر من آثار تغيّر المناخ.

النمط ذاته ينطبق على الدول ينطبق على الأفراد - حيث صدر عن أغنى 0.1% انبعاثات تزيد 437.5 ضعفًا عن الانبعاثات الفردية لأفقر 50% في عام 1990، وهو تفاوت ارتفع إلى 465 ضعفًا بحلول عام 2022.

فأغنى 0.1% (حوالي 496,000 شخص) ينتجون انبعاثات تعادل ما ينتجه أفقر 50% (حوالي 248 مليون شخص).

وتساوي انبعاثات الفرد الواحد من أغنى 0.1% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يعادل القيادة حول كوكب الأرض حوالي 56 مرة.

ما اعتدنا سماعه ليس بعيدًا عن الواقع، فأولئك الذين يساهمون في التلوث بأقل قدر، هم من يدفعون الثمن الأكبر.

لسنا كلنا في نفس القارب، ففاحشو الثراء يسرّعون التدهور المناخي الحاد ويحمون أنفسهم من تبعاته، بينما يتحمّل الآخرون النتائج. أما المجتمعات الأكثر ضعفًا، من نساء ولاجئين وعمال ذوي دخل محدود، فلا تمتلك الموارد اللازمة للتكيّف. ومن بين الفئات الأكثر تضررًا، تأتي النساء والفتيات في المقدّمة. إذ أن ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، وتفاقم شح المياه، ستنعكس سلبًا على القطاع الزراعي، الذي تشكل النساء نحو 50% من اليد العاملة فيه. كما أن أزمة المياه ستدفع بعدد كبير من الفتيات إلى التسرّب المدرسي، بفعل أعباء العمل المنزلي غير المدفوع الذي يستنزف وقتًا أطول لجلب المياه[1]. هذا الواقع يعرضهن بشكل أكبر لأزمات ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والنزوح القسري. ويأتي كل ذلك في سياق نقص التمويل العام، وغياب الاستثمارات المناخية الحكومية، ما يُبقي الهياكل الاقتصادية غير العادلة على حالها، ويعزّز تفاقم التدهور المناخي الحاد.

يتطلّب تحقيق العدالة المناخية الاعتراف بالخسائر، سواء الاقتصادية منها أو غير الاقتصادية، بما يشمل التهجير الثقافي والتدهور البيئي. كما أنّ عقودًا من السياسات التقشفية أضعفت المؤسسات العامة، ودفعت باتجاه الخصخصة، وأدّت إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي. أما الفئة الثرية، التي كثيرًا ما تتقاطع مع مواقع القرار أو النفوذ داخل الدولة، فهي غالبًا ما تعرقل أي جهد لإعادة توزيع الثروة. [2]

إنّ المنطقة بحاجة ماسة إلى سياسات جريئة تكسر دوائر اللامساواة، وتتبنّى ضرائب تصاعدية، وتعيد توزيع الموارد، وتستثمر بشكل كبير في الخدمات العامة. فمسار الانتقال العادل نحو اقتصاد أخضر يتطلّب استثمارات عامة ضخمة في البنى التحتية والخدمات. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة بحاجة إلى ما لا يقل عن 570 مليار دولار أمريكي من أجل التكيّف المناخي والحد من الانبعاثات.

رغم ذلك، فإن السياسات التقشفية التي شكّلت المشهد الاقتصادي في المنطقة على مدى عقود قد قلّصت الإنفاق العام المخصّص لمواجهة أزمة المناخ. ومع أن الحاجة إلى البنى التحتية والإنفاق الاجتماعي تتزايد، فإن العديد من دول المنطقة غير قادرة على تخصيص الموارد الكافية لدعم قطاعات الصحة والمياه والطاقة والخدمات العامة، وهي القطاعات التي ستتأثّر بشكل متزايد مع تفاقم التغير المناخي.

يبدأ الحل بمحاسبة الجهات الأكثر مسؤولية عن هذا التدهور المناخي الحاد. فهؤلاء ليسوا فقط السبب الرئيسي، بل هم أيضًا الأكثر قدرة على تحمّل كلفة الحلول. أغنى 1% من السكان يستحوذون على 48% من الثروة المالية، لكن التهرّب الضريبي والإعفاءات والامتيازات الممنوحة للأثرياء تستنزف الأموال العامة التي من المفترض أن تُوجَّه للعمل المناخي.

ومن الضروري، إلى جانب الاعتراف بمسؤولية دول الشمال الغني، في السابق وحاليًا عن أزمة المناخ وواجبها في سداد "ديْنها المناخي"، أن نسلّط الضوء أيضًا على دور الأفراد الأكثر ثراءً داخل كل دولة، في تعميق الكارثة المناخية. فاستثماراتهم الملوِّثة وأنماط حياتهم واستهلاكهم غير المستدامة تسهم بشكل كبير في تعميق الكارثة المناخية وإشعال فتيلها في المنطقة والعالم بأسره.

ولتفادي المزيد من التدهور المناخي الحاد، لا بدّ من اتخاذ خطوات تحوّلية تقودها حكومات المنطقة، إلى جانب المؤسسات الدولية ودول الشمال العالمي. فإلغاء السياسات التقشفية، واعتماد سياسات مناخية جريئة وشاملة هما شرطان أساسيان للعبور نحو انتقال عادل ومستدام.

**على الحكومات في المنطقة أن تتحرّك**

أولًا، للحد من انبعاثات التي تنتجها الفئات الأكثر ثراءً

- وضع وتنفيذ خطط وطنية طموحة للتعامل مع تغيّر المناخ بما يتماشى مع اتفاق باريس، تشمل التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- فرض ضرائب تصاعدية على دخل وثروات أغنى 1% بهدف الحد من الانبعاثات المفرطة ومعالجة التفاوت الاقتصادي.
- فرض ضرائب إضافية على الدخل الفردي والمؤسسي الناتج عن الاستثمارات الملوّثة، تستهدف التلوث الكربوني بشكل مباشر.
- حظر أو فرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية كثيفة الانبعاثات مثل الطائرات الخاصة، اليخوت الفاخرة، سيارات الدفع الرباعي، والسفر الجوي المتكرر، مع ضرائب عقابية قد تصل إلى 90% أو أكثر.

*ثانيًا، إنهاء سياسات التقشّف والاستثمار في العدالة المناخية والاجتماعية*

- على الحكومات، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، التخلّي عن سياسات التقشّف، وزيادة الاستثمارات في الخدمات العامة والعمل المناخي.
- ضمان توفير خدمات عامة مجانية شاملة وذات جودة عالية للجميع، بما يشمل نظم حماية اجتماعية مراعية للنوع الاجتماعي، ويمكن الوصول إليها من قبل الجميع، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. وفي الوقت نفسه، يجب أن تُولي سياسات الخدمات العامة أهمية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف مع تداعياته ، وإعادة التوزيع، والمشاركة.
- الاستثمار في مياه شرب نظيفة والكهرباء ونظم نقل عام مستدامة تقلل من الاعتماد على وسائل النقل الخاصة الملوّثة.
- وضع وتنفيذ أهداف واضحة للحد من التفاوت الاقتصادي، بما يضمن ألّا يتجاوز دخل أغنى 10% من السكان دخل 40% من الشرائح الأفقر مجتمعة.

*ثالثًا، التأكيد على ضرورة التضامن والتعاون الإقليميين*

- **إعادة توجيه التمويل المناخي الثنائي:** ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية وقطر والإمارات، إعادة النظر في أولوياتها التمويلية، والابتعاد عن الاستثمارات الملوّثة أو المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي. المطلوب هو توجيه هذه الموارد نحو مشاريع الطاقة المتجددة، وتأمين وصول المجتمعات الفقيرة إلى مصادر الطاقة، ودعم جهود التكيّف المناخي داخل المنطقة، بالإضافة إلى الاستثمار الجاد في انتقال عادل للطاقة في باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- **تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة:** على دول الخليج، وكذلك الدول المستفيدة من تمويل مناخي كبير، أن تلعب دورًا رياديًا في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع بقية دول المنطقة.
- **دعم صندوق الخسائر والأضرار:** على الدول الغنية في المنطقة أن تتبنّى قضية صندوق التعويض عن الخسائر والأضرار، وأن تساهم فيه بشكل ملموس ومنصف.

*رابعًا، على الدول الغنية تسديد دينها المناخي*

- ينبغي على هذه الدول تعويض الأضرار التي تسببت بها لدول الجنوب العالمي، بما في ذلك دول المنطقة، نتيجة التلوث التاريخي والمستمر. كما يجب أن تُلغى الديون المستحقة على دول المنطقة، وأن يتم دعم العمل المناخي فيها عبر المنح، لا عبر ديون جديدة تزيد من أعبائها المالية.

- تتحمّل الدول الصناعية الكبرى، المسؤولة تاريخيًا عن الحصة الأكبر من الانبعاثات، مسؤولية أساسية في الالتزام بهدف الحد من ارتفاع حرارة الأرض إلى أقل من 1.5 درجة مئوية، وفقًا لاتفاق باريس. ويجب أن تبادر هذه الدول إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بوتيرة أسرع من غيرها، بطريقة عادلة ومنصفة، مع تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة. يزيد النموذج الاقتصادي الحالي من فجوات التفاوت في الوصول إلى الطاقة والموارد، لذلك من الضروري أن تتحمل الدول المستهلكة الكبرى مسؤولية دعم البلدان التي تعاني من شحّ الطاقة، بدلًا من الاستمرار في استغلال مواردها.

# 1 المقدّمة

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أزمتين متلازمتين: اللامساواة المتصاعدة وتغيّر المناخ.[3] وما يفاقم حدّة هاتين الأزمتين هو استمرار الحروب التي تمزّق المنطقة، إلى جانب تركة السياسات الاقتصادية التي عمّقت الفجوة بين الفئات الاجتماعية. فالأزمة المناخية المتفاقمة لا تُغذّيها فقط استهلاكات الأثرياء وانبعاثات شركاتهم، بل يُسهم في تأجيجها النظام الاقتصادي السائد، الذي تشكّل على مدى عقود من السياسات التقشفية التي حرمت الموازنات العامة من الموارد اللازمة لحماية المجتمعات والتخفيف من آثار التغيّر المناخي. في ظل هذا الواقع، تُوجَّه الموارد العامة لسداد الديون، في الوقت الذي تسيطر فيه النخب الثرية على السياسات العامة، وتُعطّل أي إصلاح ضريبي تصاعدي أو سياسات تعيد توزيع الثروة. وبينما يسرّع الأثرياء من وتيرة التدهور المناخي الحاد، فإنهم في الوقت ذاته يحمون أنفسهم من تداعياته، ويتركون الغالبية لتواجه الأزمة في ظل ضعف الاستثمارات المناخية العامة وتراجع تمويل الخدمات الأساسية. في المقابل، تُدفع حلول المناخ إلى مسار تقني بحت، يُركّز على التكنولوجيا دون المساس بالبُنى الاقتصادية العميقة التي تواصل تغذية الأزمة. هذه الديناميات ليست محصورة داخل الدول فحسب، بل تنعكس أيضًا على مستوى العلاقة بين دول المنطقة، إذ تُعدّ الدول الأغنى التي تعتمد على اقتصادات قائمة على الوقود الأحفوري من بين المساهمين الأكبر في الانبعاثات.

إن استخراج وتصدير الوقود الأحفوري، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، أدى إلى تراكم ثروات هائلة لدى فئات محددة، لكنه في المقابل فاقم التفاوت الاجتماعي والتدهور البيئي. وتُبرز الفجوة الحادة بين دول الخليج الثرية والدول الأقل دخلًا في المنطقة، الحاجة الملحّة إلى تحوّل جذري نحو طاقة خضراء ومتجددة، من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية معًا. ويظل التناقض الأكبر في أن الدول والأفراد الذين يساهمون بأعلى نسبة في الانبعاثات هم الأقل تضررًا، بينما يتحمّل الأكثر فقرًا، رغم مسؤوليتهم الضئيلة عن التلوث، العبء الأكبر من الكوارث المناخية. ومن هنا، فإن معالجة أزمة المناخ في المنطقة لا يمكن فصلها عن ضرورة التصدّي للتفاوت الاقتصادي الحاد، محليًا وعالميًا.

ولكي يتحقق الانتقال العادل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا بدّ من تبنّي سياسات جذرية تكسر دوامة التقشّف، وتُعيد توزيع الثروة من خلال الضرائب التصاعدية، والاستثمار الواسع في الخدمات العامة. فهذه التغييرات العميقة تتطلب تحوّلاً شاملاً في اقتصادات المنطقة، لا أما دول الشمال العالمي سيما في الدول الغنية المعتمدة على الوقود الأحفوري والتي تفرض نموذجها الاقتصادي على بقية الدول.
والمؤسسات المالية الدولية، فتتحمل مسؤولية تاريخية في تمكين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تنفيذ هذه السياسات المصيرية، بدلًا من الدفع نحو المزيد من الديون والتقشّف.

# 2 الأثرياء الملوثون ... وباقي الناس

## 2.1 الإطار العالمي: الانبعاثات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتداعياتها

**الشكل 1: الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك حسب المنطقة – عام 2019**

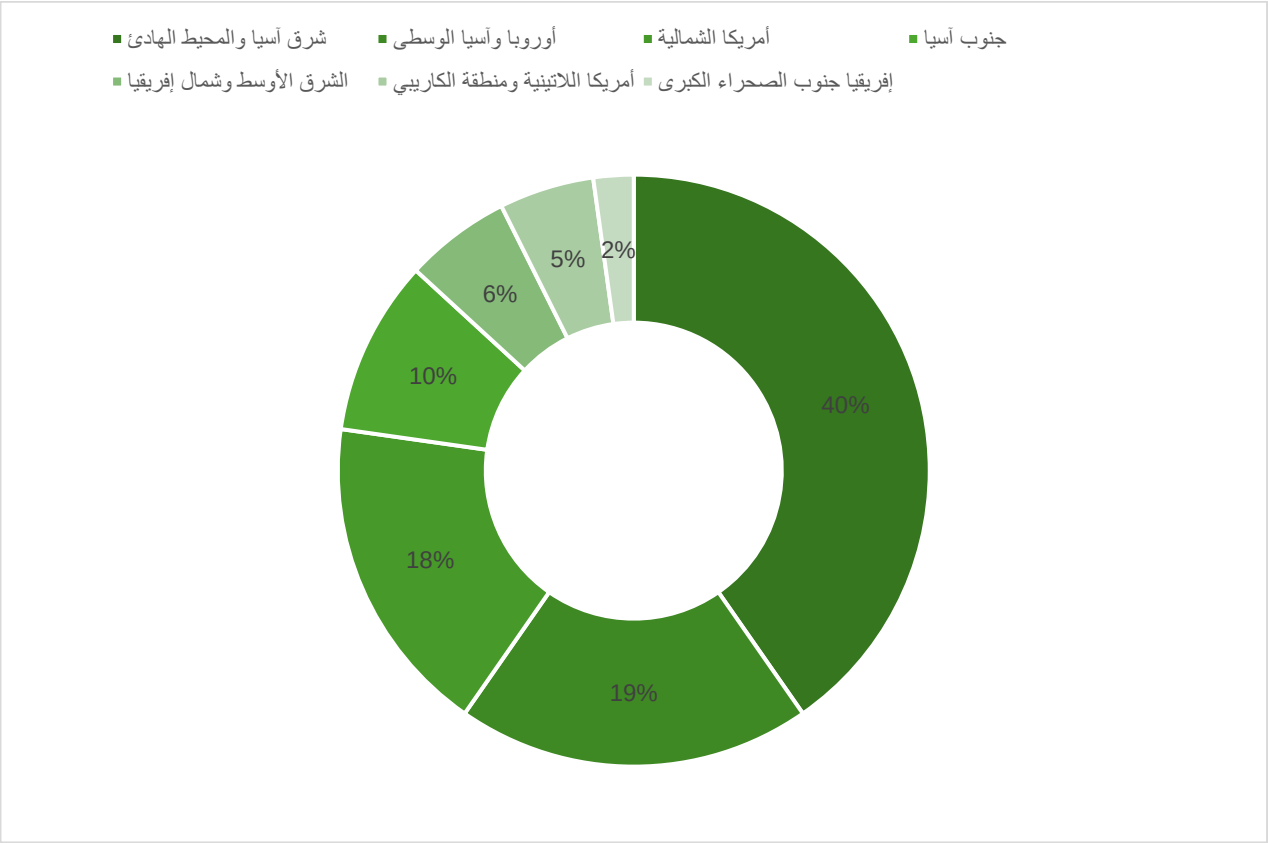


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2019

تصنيف الدول: البنك الدولي، 2023

النظرة العامة على الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تُظهر في البداية صورة "متوازنة" إلى حدٍّ ما؛ ففي عام 2019، مثّلت المنطقة نحو 6% من سكان العالم، وكانت انبعاثاتها قريبة من هذه النسبة، إذ ساهمت بـ5.8% من الانبعاثات العالمية المرتبطة بالاستهلاك.[4] لكن هذه الأرقام لا تعني أن الأمور على ما يرام. بل على العكس، فهي تُخفي التفاوتات الصارخة داخل المنطقة، وتُغفل مسؤوليات متفاوتة في ما يخص أزمة المناخ.

في المقام الأول، تُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أبرز مناطق إنتاج الوقود الأحفوري في العالم، إذ توفر 31% من النفط وتضم المنطقة أربعة من أكبر 10 منتجين للنفط عالميًا: السعودية والعراق والإمارات والكويت، إلى[5] العالمي، و17% من الغاز الطبيعي. جانب بلدين من أكبر 20 منتجًا للغاز: قطر والجزائر. هذا الإنتاج الواسع لا يغذي فقط اقتصادات الدول الأخرى عالية الانبعاثات وإنما يترك كذلك أثراً بالغاً على انبعاثات الكربون العالمية المرتبطة بأنماط الاستهلاك.

إنّ هذا الدور المزدوج للمنطقة، كمنتِج رئيسي ومستهلك نشط للوقود الأحفوري يعقّد ملف الانبعاثات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويُبرز أثرها العالمي. فعلى الرغم من أهميتها في منظومة الطاقة العالمية، فإن الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك تكشف عن التداعيات البيئية الكبيرة لهذه الصناعة على الصعيدين المحلي والدولي.

## 2.1.1 الصدارة في التفاوت والانبعاثات: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في طليعة الدول غير المتساوية

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر مناطق العالم تفاوتاً من حيث الثروة والدخل. فقد شهدت المنطقة تصاعداً حاداً في عدم المساواة، حيث تضم نصف الدول التي سجلت أعلى معدلات نمو في التفاوت الاقتصادي عالمياً في عام 2020، تصدرت ست دول من المنطقة قائمة العشرين دولة الأكثر تفاوتاً في العالم، مقارنةً بدولتين فقط في عام 2019 [6] - مما يعكس تدهوراً سريعاً في العدالة الاقتصادية.

وتُظهر الأدلة الحديثة أن التفاوت في الثروة ازداد بشكل حاد خلال جائحة كورونا وبعدها. ففي دبي وحدها، ارتفع عدد أصحاب الملايين بنسبة 78% بين عامي 2013 و2023، إلى جانب ارتفاع عدد أصحاب المليارات. هذه الاتجاهات تعكس نفسها أيضًا في تفاوت الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك، ما يؤكد أن أزمتي اللامساواة والمناخ وجهان لعملة واحدة.

صحيح أن الأثرياء حول العالم مسؤولون عن حصة كبيرة من الانبعاثات، لكن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفوق نظيراتها في مناطق أخرى. ففي عام 2019، كانت انبعاثات أغنى 10% من سكان المنطقة المرتبطة بالاستهلاك أعلى من مثيلاتها لنفس الشريحة عالميًا، إذ شكّلت 64% من إجمالي انبعاثات المنطقة، مقارنة بـ50% عالميًا.[7] أما أغنى 1% في المنطقة، فقد تسبّبوا بـ25% من انبعاثات الكربون، مقارنةً بـ16% فقط للـ1% الأغنى عالميًا، ما يُظهر مدى التفاوت الحاد في المسؤولية عن التلوث داخل الفئة نفسها.

**الشكل 2: الحصص العالمية والإقليمية من الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك، بحسب مجموعات الدخل عالميًا – عام 2019**

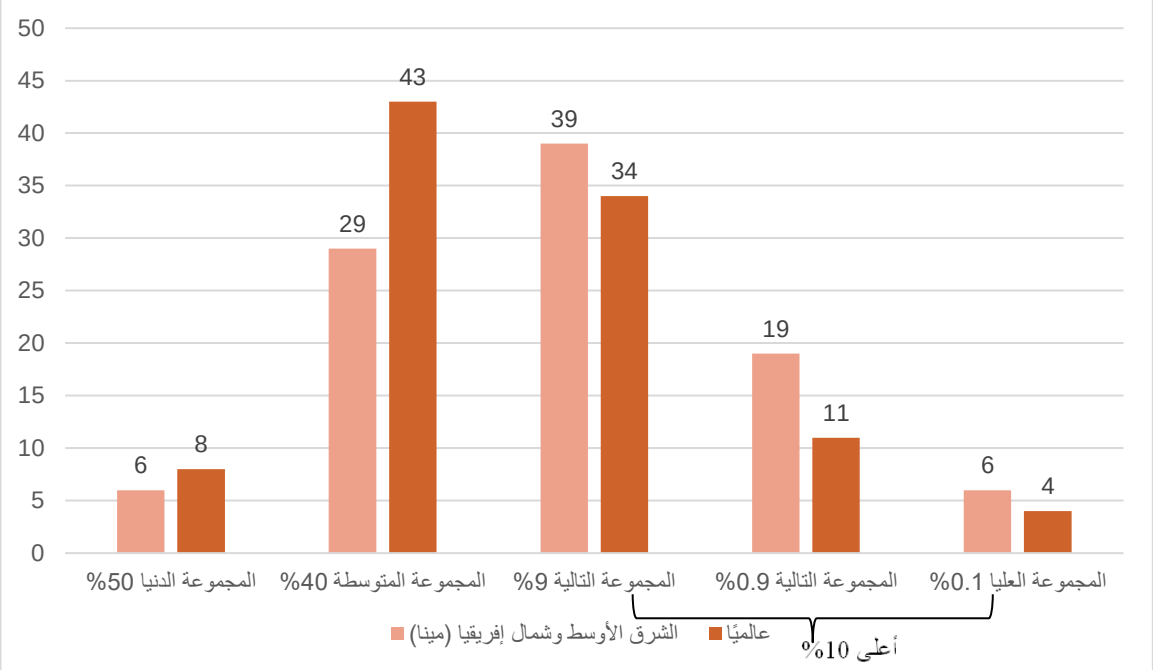


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2019

تشير البيانات إلى أن الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسهمون بشكل غير متناسب في الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك. إذ يتحمّل أثرى 0.1% من سكان المنطقة مسؤولية 6% من إجمالي الانبعاثات، بمعدّل فردي يصل إلى 558 طنًا من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد، وهو رقم يفوق المعدّل العالمي لنفس الشريحة بكثير. وللتقريب، فإن هذا الرقم يعادل قيادة سيارة حول كوكب الأرض 28 مرة.[8] هذه المعدلات المرتفعة التي تعكس أنماط استهلاك مترفة تُسهم في تضخيم الانبعاثات الكربونية لفاحشي الثراء. وتُظهر البيانات المتوفّرة عن 5 من أصحاب المليارات في المنطقة أنهم يسافرون بطائراتهم الخاصة بمعدّل 1,300 ساعة سنويًا، أي ما يعادل التحليق حول الأرض 42 مرة في السنة.[9]

## 2.1.2 انبعاثات الدول على مستوى العالم

تتحمّل الدول الأغنى والأكثر وفرة بالموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحصة الأكبر من الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك مقارنة بحجم سكانها.

**الشكل 3: أعلى الدول من حيث مساهمتها في الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك عالميًا – عام 2019**

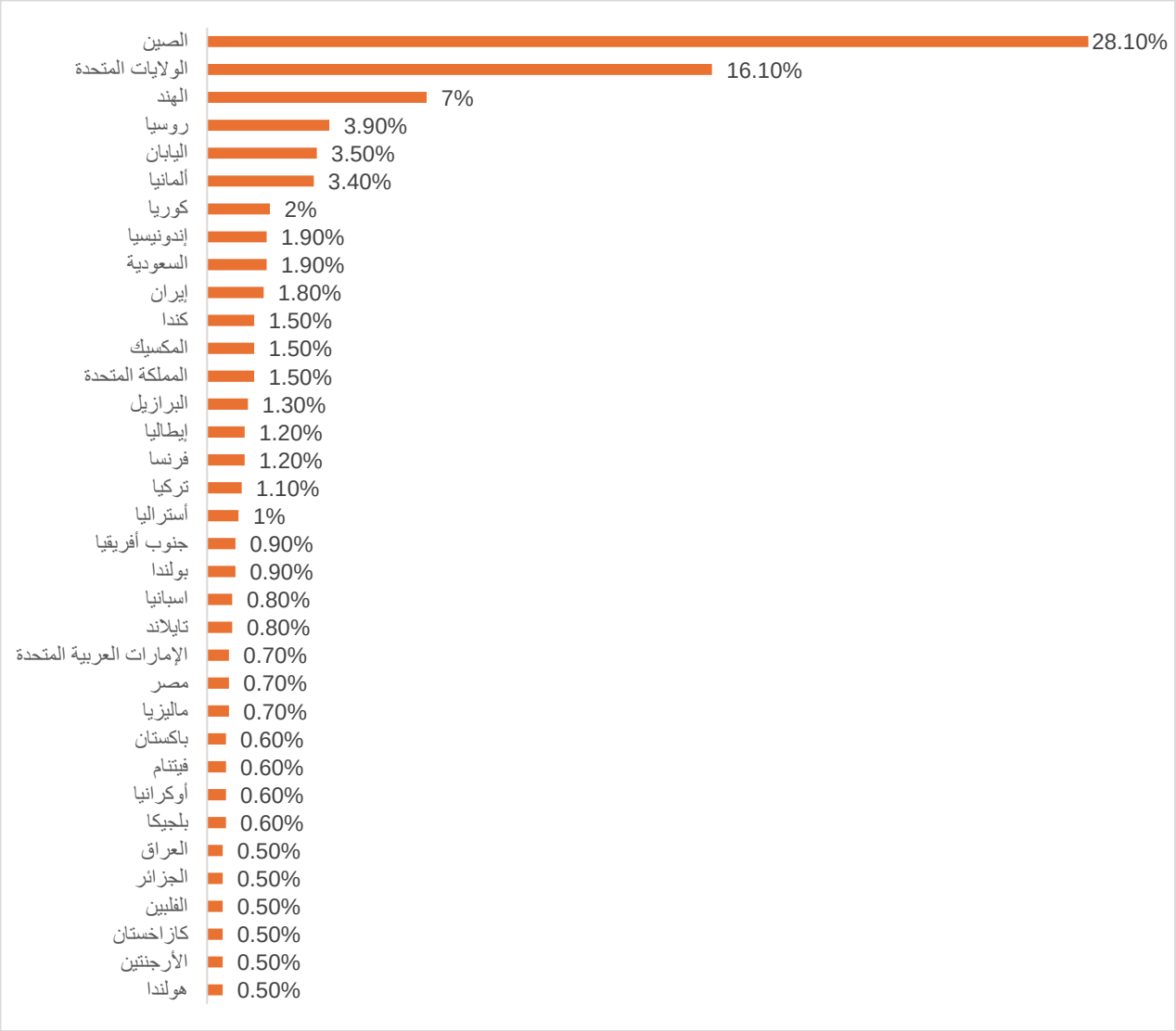


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2019

تُبرز البيانات حجم الانبعاثات الكبير والترتيب العالمي لكل من السعودية، الإمارات، مصر، العراق، والجزائر، نتيجة اعتماد اقتصاداتها على النفط والغاز. دول أخرى تُسهم بشكل ملحوظ أيضًا، مثل الكويت: 0.29% (المرتبة 42 عالميًا)، وقطر: 0.21% (المرتبة 49)، والمغرب: 0.20% (المرتبة 51)، وليبيا: 0.20% (المرتبة 52)، وعُمان: 0.19% (المرتبة 53). أما باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمساهمتها مجتمعة تبقى أقل من 0.1% لكل منها. وعند النظر إلى الانبعاثات الفردية، تتصدّر أربع دول خليجية قائمة الدول الأعلى إصدارا لانبعاثات عالميًا: الإمارات وقطر والكويت والسعودية.

**الشكل 4: أعلى 10 دول من حيث الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك للفرد – عام 2019**
**(بالأطنان – ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد)**

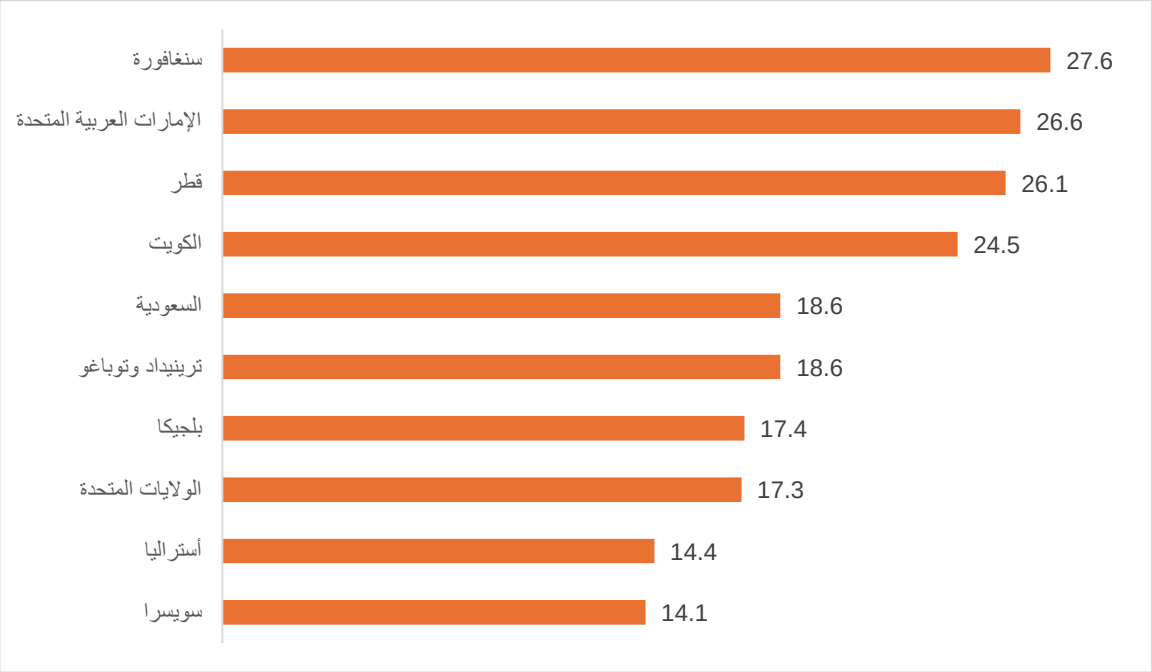


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2019

## 2.1.3 دول الخليج النفطية: نفوذ يفوق الحجم

تلعب الدول المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي دورًا مؤثرًا يفوق حجمها، من خلال توظيف ثرواتها النفطية في استثمارات واسعة النطاق في قطاعات متعددة، مما يضاعف انبعاثاتها الكربونية ويُفاقم التحديات البيئية في المناطق التي تتلقى هذه الاستثمارات.

فخلال العقد الماضي، استثمرت دول الخليج مجتمعة أكثر من 100 مليار دولار أمريكي في القارة الإفريقية. وبرزت الإمارات كرابع أكبر مستثمر أجنبي مباشر في إفريقيا، تلتها السعودية وقطر. وقد شملت هذه الاستثمارات مؤخرًا مشاريع ضخمة في مجالات التعدين وشركات الطيران والمطارات والموانئ في مختلف أنحاء القارة.[10] إلا أن هذه الاستثمارات كثيرًا ما تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والبيئية، وتكرّس أنماطًا من التبعية والاستنزاف. ففي مصر والسودان والمغرب وإثيوبيا، استحوذت شركات سعودية وإماراتية على ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية، مما أدى إلى الإخلال بالأنظمة البيئية المحلية والتسبب بتشريد مجتمعات زراعية بأكملها. الشركات الإماراتية وحدها اشترت أكثر من مليون هكتار، أي ما يعادل 13% من مساحة أراضي الإمارات، بينما استحوذت شركات سعودية على أكثر من 1.5 مليون هكتار، أي ما يعادل 2% من مساحة أراضي المملكة.[11] ساهمت هذه "الاستحواذات على الأراضي" في تقليص فرص صغار المزارعين بالوصول إلى الأراضي الزراعية، وفي بعض الحالات، تسببت بتوترات محلية، خاصة في بلدان تُعاني أصلًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[12][13]

أما داخل المنطقة، فقد ساهمت السعودية وبعض دول الخليج الأخرى في تأجيج النزاعات، وتعميق الأزمات الإنسانية، وتسريع التدهور البيئي. على سبيل المثال، أدّت التدخّلات العسكرية في اليمن، منذ عام 2015، إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وتدمير البنية التحتية، ونزوح السكان، وتفاقم الجوع، وظهور موجات وبائية مثل الكوليرا.[14]

**مربع 1: تسليط الضوء على الدول:الأزمة، والنزاع، والانبعاثات: الأثر المُهمَل للحروب على المناخ وتأثير عدم المساواة الناتج عن النزاعات على الانبعاثات:الكلفة المناخية لحرب إسرائيل على غزة ولبنان**

أسفر الهجوم الإسرائيلي على غزة عن أضرار بيئية جسيمة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 99% من الانبعاثات تعود إلى الغارات الجوية والاجتياح البري. وفيما تسببت هذه العمليات بمقتل أكثر من 48,000 فلسطيني في غزة، فإنها قد أحدثت في الوقت ذاته دمارًا واسع النطاق للبنية التحتية والمناطق الزراعية، وتُفاقم الجوع، وتُفرّغ القطاع من مقومات الحياة. وقد طبّقت إسرائيل هذا النمط التدميري، ولو جزئيًا، في لبنان أيضًا. فقد أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إلى أن الاعتداءات تسببت في تدمير أنظمة المياه والصرف الصحي والنفايات، وتلوّث الهواء، وخراب أنظمة الطاقة المتجددة والإدارة البيئية، إلى جانب توليد ملايين الأطنان من الركام.[15]

وفي لبنان، وحتى تشرين الثاني 2023، تسببت الهجمات الإسرائيلية في إحراق وتدمير نحو 47,000 شجرة زيتون.[16] ووفقًا للمركز الوطني اللبناني للبحوث العلمية، ارتكبت إسرائيل ما يُعرف بـ"جريمة إبادة بيئية"، عبر إحراق أكثر من 2,000 هكتار من الأراضي الزراعية، وتعطيل الأنشطة الزراعية في نحو 130,000 هكتار، ما ألحق أضرارًا فادحة بسبل عيش المزارعين والثروة الحيوانية والأمن الغذائي الوطني.[17]

كما تسببت هذه الحرب في رفع معدلات الانبعاثات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشير دراسة حديثة إلى أن أول 120 يومًا فقط من الحرب على غزة أدت إلى انبعاث ما بين 420,265 و652,552 طنًا من ثاني أكسيد الكربون،[18] أي ما يعادل نحو 50% من إجمالي الانبعاثات السنوية في مدينة أوسلو عام 2020.[19]

**الشكل 5: تفصيل انبعاثات الكربون الناتجة خلال أول 120 يوماً من الحرب، بالطن من ثاني أكسيد الكربون**

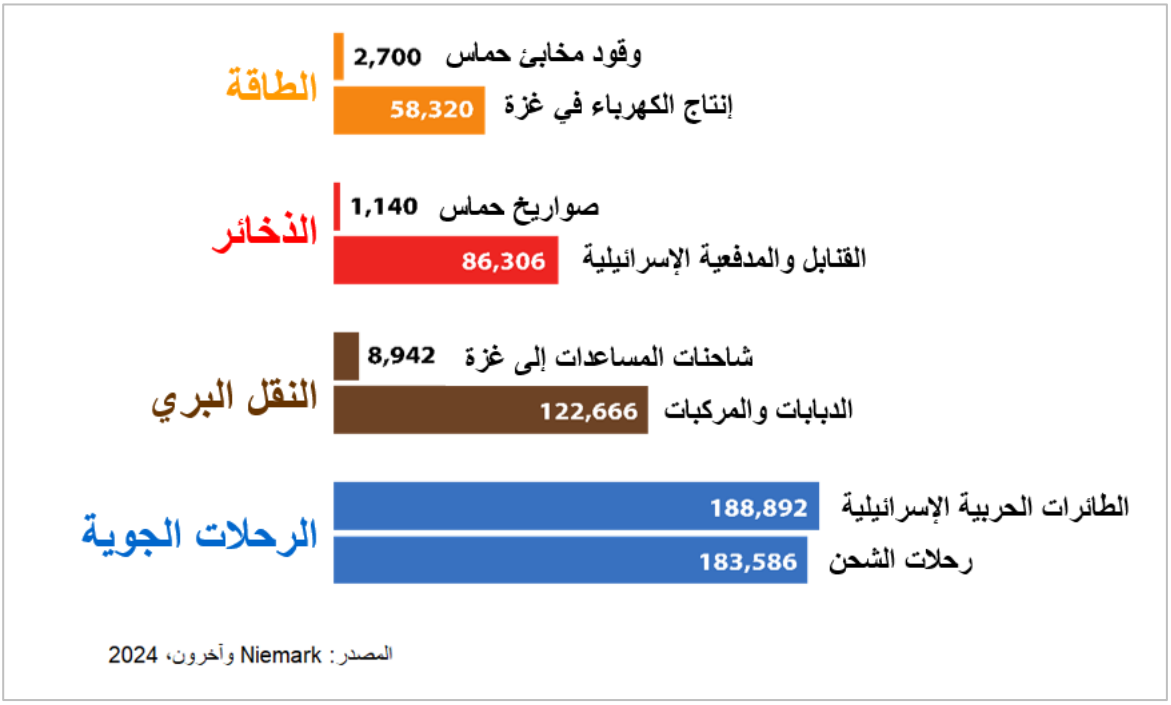


من المتوقّع أن يُسهم إعادة إعمار غزة في رفع الانبعاثات الكربونية بشكل كبير، وتشير التقديرات إلى أن إعادة بناء ما لا يقل عن هذه التقديرات تقدّم فقط صورة جزئية [20] 200,000 مبنى مدمر قد ينتج عنه ما لا يقل عن 60 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. للانبعاثات الكربونيّة الناتجة عن الحرب. الأثر الحقيقي غالبًا ما يكون أكبر بكثير وغير موثق بالشكل الكافي. وغالبًا ما يتم التقليل من الكلفة المناخية للنزاعات، كما يحدث مع الكلفة الإنسانية والبيئية الأوسع.

# 2.2 الانبعاثات واللامساواة في الثروة: وجهان لعملة واحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

**الشكل 6: توزيع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالاستهلاك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – 2022**

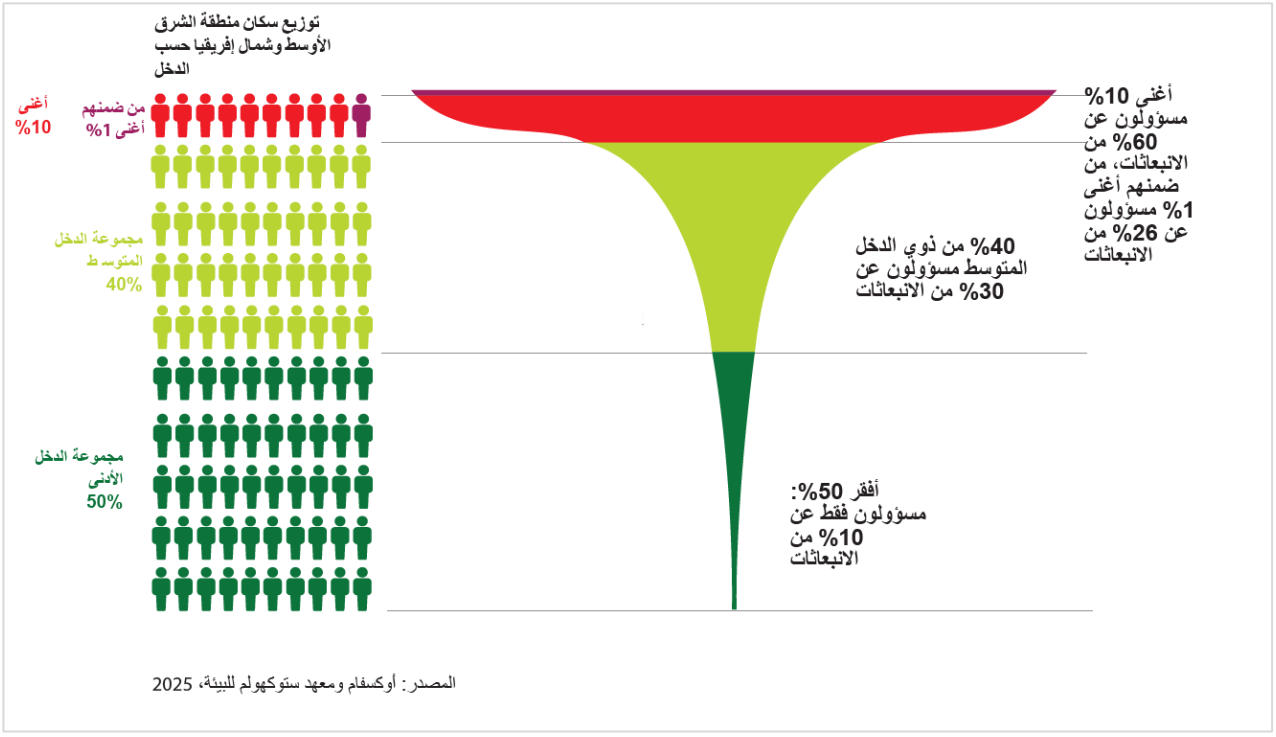


**الشكل 7: حصة الدول من انبعاثات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبطة بالاستهلاك مقارنة بنسبة السكان – 2022**

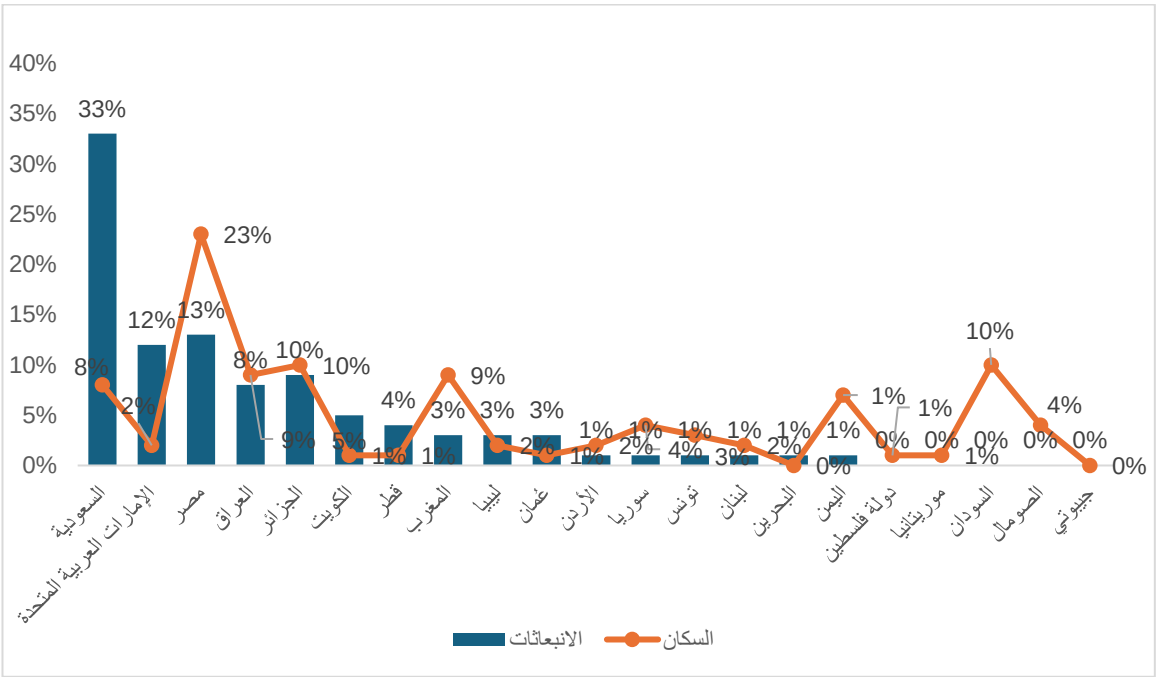


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2025

في عام 2022، كانت الدول ذات الدخل المرتفع والمعتمدة على إنتاج الوقود الأحفوري، إلى جانب الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل مصر والعراق، هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة. فالسعودية، التي تحتل المرتبة الأولى في الحصة من الانبعاثات، أنتجت 33% من الانبعاثات الكلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما ساهمت مصر، رغم أنها الدولة

الأكثر سكانًا في المنطقة، بنسبة 23% فقط. لكن الفوارق تزداد وضوحًا عند احتساب الانبعاثات على أساس الفرد، إذ تُسجّل دول مثل الإمارات وقطر والكويت، رغم قلة سكانها، معدلات انبعاثات للفرد أعلى بكثير من الدول الأكثر سكانًا.

**الشكل 8: الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك للفرد – 2022 (بالأطنان – ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد)**

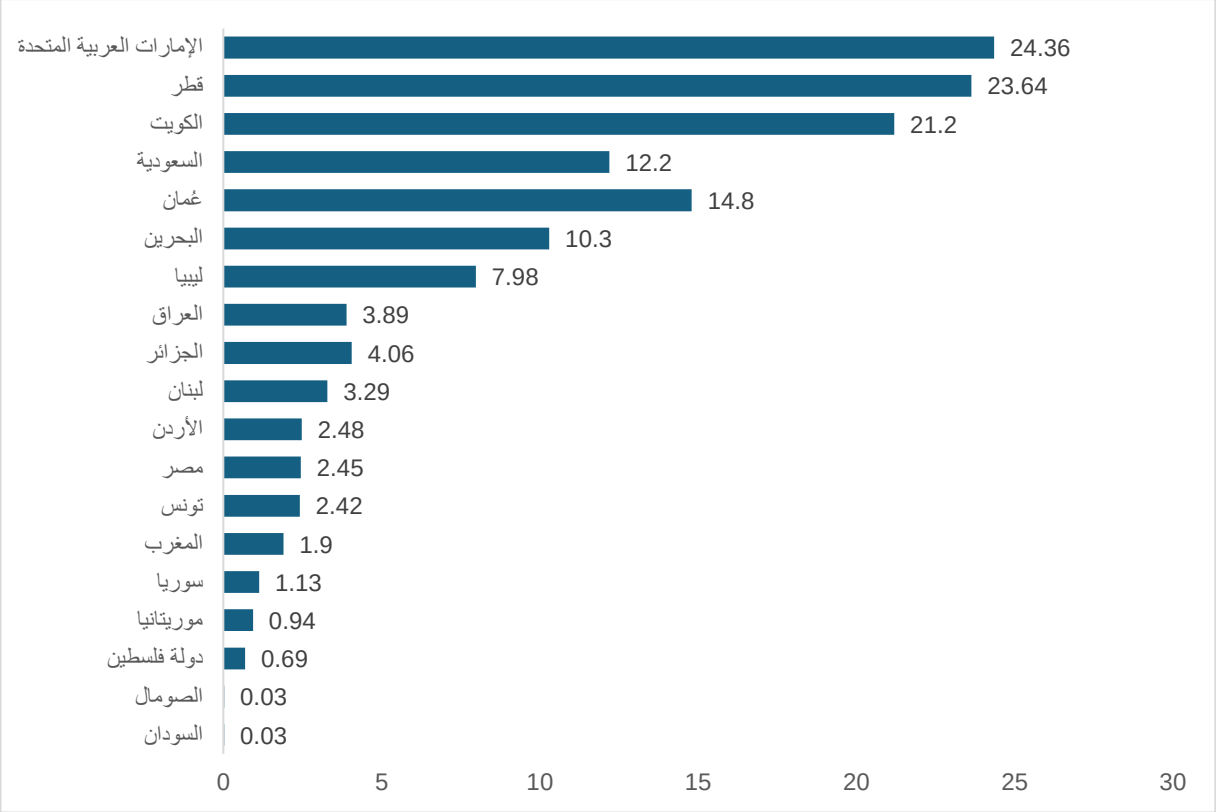


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2025

في عام 2022، كانت دول الخليج ذات الدخل المرتفع التي لا تمثل سوى 14% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مسؤولة عن 57% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة. في المقابل، لم تتجاوز مساهمة الدول ذات الدخل المنخفض التي تضم 24% من السكان، نسبة 1% فقط من إجمالي الانبعاثات الإقليمية.

**الجدول 1: ملخّص انبعاثات الكربون وتوزيع السكان حسب مستويات الدخل[21]**

| مستوى الدخل | الدول | حصة الانبعاثات الإقليمية | التوزيع الديموغرافي الإقليمي | الانبعاثات للفرد الواحد (طن ثاني أكسيد الكربون للفرد) |
|---|---|---|---|---|
| دخل مرتفع | البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة | %57 | %14 | 21.2 |
| دخل فوق المتوسط | الجزائر، العراق، ليبيا | %20 | %21 | 4.3 |
| دخل تحت المتوسط | مصر، الأردن، تونس، المغرب، لبنان، فلسطين، موريتانيا | %21 | %41 | 2.28 |
| دخل منخفض | السودان، الصومال، سوريا | %1 | %20 | 0.3 |

المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2025

يسلّط التفاوت في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون داخل المنطقة الضوء بوضوح على حجم اللامساواة بين الدول. ويُظهر الجدول رقم 2 مدى عدم تكافؤ توزيع الموارد والمسؤوليات، حيث تتحمّل الدول الأغنى القسط الأكبر من الانبعاثات الكربونية في المنطقة، في حين لا تكاد الدول الأفقر تُسهم بشيء يُذكر.

في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع، يُساهم أغنى 1٪ من السكان بنسبة كبيرة من إجمالي الانبعاثات، تتراوح من 21٪ في قطر إلى 24٪ في البحرين. كما يُلاحظ اتجاه مماثل في الدول ذات الدخل المتوسط، حيث يساهم أغنى 1٪ في 15٪ من الانبعاثات في العراق و20٪ في تونس، مما يعكس نمط استهلاك كثيف الانبعاثات. وفي المقابل، تُسجل الدول ذات الدخل المنخفض انبعاثات منخفضة بشكل عام، وبالتالي فإن التفاوت في الانبعاثات يكون أقل وضوحًا. وعلى الرغم من مساهمتهم الضئيلة في الانبعاثات، إلا أن هذه الدول أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

## 2.2.1 الاستهلاك المفرط لدى الأغنياء وفاحشي الثراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بين عامي 1990 2022، استهلك أغنى 1% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الكربون ما يزيد بثلاثة أضعاف عمّا استهلكه نصف السكان الأفقر مجتمعين. تُظهر معدلات النمو في الانبعاثات، خصوصًا في صفوف الأعلى دخلًا، وتحديدًا الشريحة العليا (1%)، ازديادًا غير متكافئ، مما وسّع الفجوة المناخية بين الفئات العليا والدنيا. يُجسّد هذا المؤشر الحاد بوضوح أن الانبعاثات، والثروة، والتفاوت في الدخل مترابطة بشكل وثيق، فلا يمكن فصل أزمة المناخ عن أزمة اللامساواة.

**الشكل 9: تغيّر الانبعاثات المرتبطة بالاستهلاك حسب مجموعات الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – من 1990 إلى 2022 (بالأطنان – ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد)**

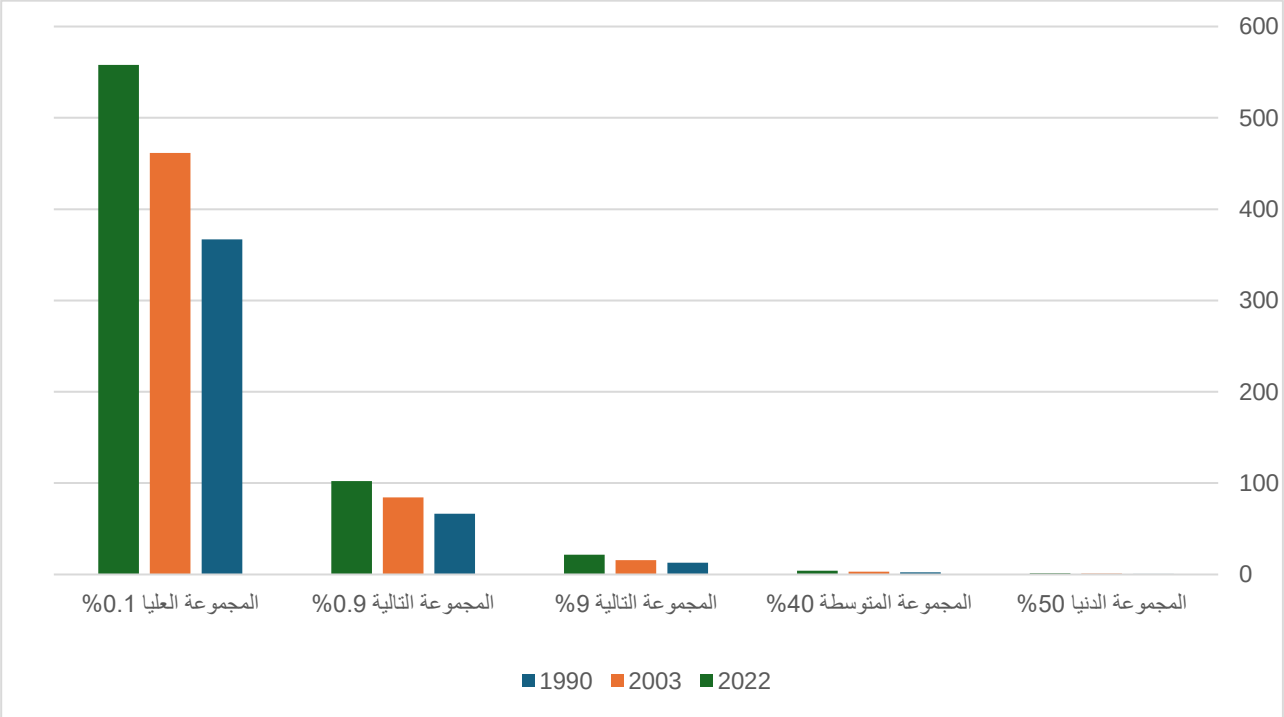


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2025

في عام 2022، كانت انبعاثات أثرى 0.1% من السكان تفوق ما ينتجه نصف السكان الأفقر بـ477 مرة للفرد الواحد.

تركّز الانبعاثات الكربونية، حيث استأثر أغنى 1% من السكان في البحرين تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة الدخل قائمة والسعودية وقطر بنسب 24% و23% و21% على التوالي من إجمالي الانبعاثات الوطنية عام 2022. وبشكل مماثل، تظهر الدول متوسطة الدخل ذات التفاوت الاجتماعي الحاد - مثل لبنان ومصر - أنماطاً مشابهة، إذ ينتج أغنى 1% من سكانها بالترتيب 19% و17% من الانبعاثات.

بشكل عام، تسجل المنطقة مستويات صارخة من التفاوت المناخي، حيث تتركز الانبعاثات في يد النخبة الثرية. إذ ينبعث من أغنى 0.1% من السكان (496 ألف شخص) ما يعادل انبعاثات أفقر 50% (248 مليون نسمة)

.

**الشكل 10: النسبة المئوية لإجمالي انبعاثات الدولة على أساس الاستهلاك حسب فئة الدخل، 2022**

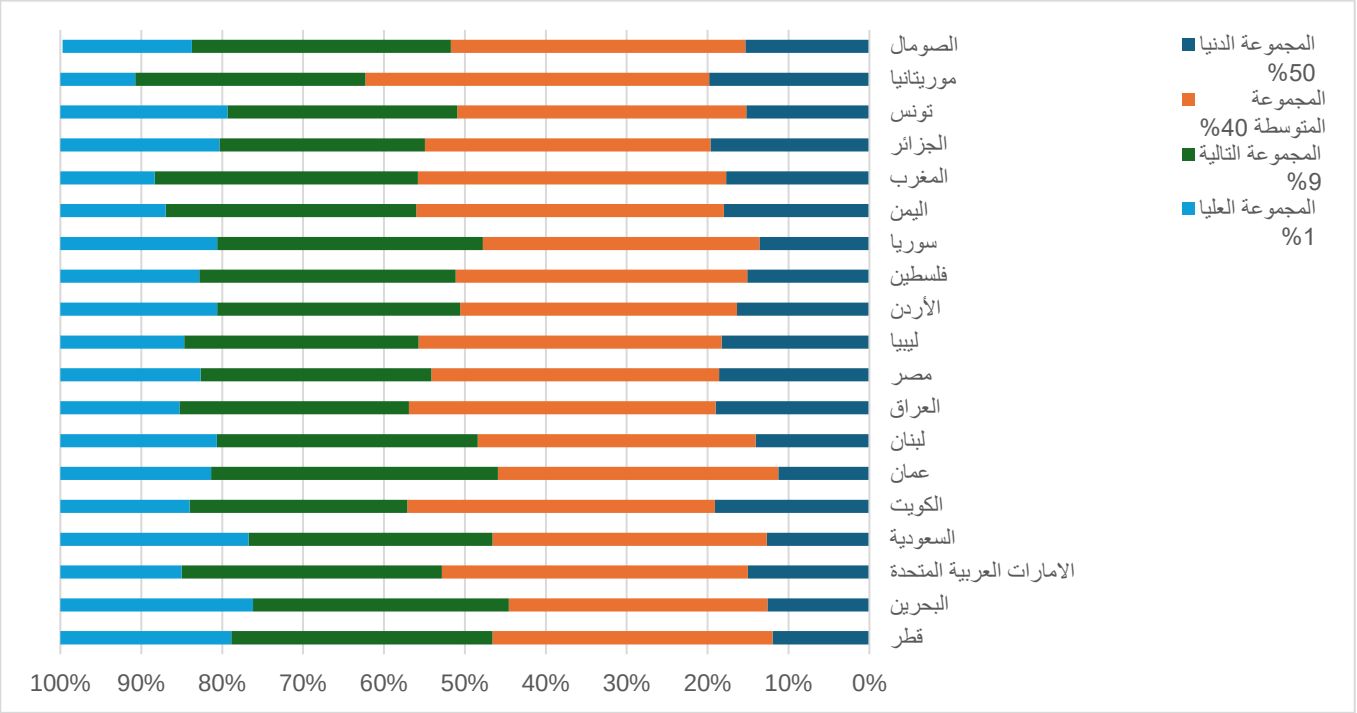


المصدر: أوكسفام ومعهد ستوكهولم للبيئة، 2025

***تركّز الثروة الناتجة عن الوقود الأحفوري***

إن الطريقة التي تُركّز بها الثروة الناتجة عن استخراج النفط والغاز والصناعات الكثيفة الانبعاثات في يد الأثرياء والدول ذات الدخل المرتفع، تُعدّ من المحرّكات الأساسية وراء الاستهلاك المرتفع والانبعاثات الهائلة في المنطقة.

- **أثرى 0.1% من السكان:** شهدت ثروات أثرى 0.1% في المنطقة ارتفاعًا كبيرًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في قطر، ارتفعت أصول هذه الشريحة من 952.58 دولارًا للفرد في عام 1990 إلى 3724.77 دولارًا للفرد في عام 2019. في المقابل، ظلّت ثروة نصف السكان الأفقر عند مستوى 0 دولار طوال هذه الفترة.[22]
- **الدول ذات الدخل المرتفع:** شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نموًا اقتصاديًا ضخمًا نتيجة إنتاج النفط والغاز، وأسهم ذلك في تراكم ثروات هائلة تُدار في صناديق سيادية، وتُوجَّه إلى أنماط استهلاك واستثمار عالية الانبعاثات محليًا وخارجيًا. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار النفط من 80 إلى أكثر من 120 دولارًا في ظل تعافي ما بعد جائحة كورونا وغزو روسيا لأوكرانيا إلى تحقيق فائض مالي قدره 100 مليار دولار لصالح دول الخليج في عام 2022.[23] وبالتوازي، شهدت أنشطة الاستحواذ والاندماج، التي تقودها الصناديق السيادية في المنطقة، ارتفاعًا بنسبة 39% في العام نفسه.[24]

لا يُسهم هذا التفاوت الصارخ في الثروة بزيادة الانبعاثات فحسب، بل يفاقم أيضًا الفقر والمعاناة. ففي الوقت الذي يُسرّع فيه استهلاك الأثرياء الكارثة المناخية، يتحمّل الجميع، خاصة الفقراء، تبعاتها. وتُضعف هذه التفاوتات قدرة المجتمعات على مواجهة تداعيات الأزمة المناخية، من كوارث الطقس، إلى شحّ المياه، وانعدام الأمن الغذائي. أما الأثرياء، وهم المسؤولون الأكبر عن الانبعاثات، فيستطيعون ببساطة شراء الحماية والابتعاد عن الخطر.

# 3 لسنا كلنا في نفس القارب

تكشف الدراسات أن النزاعات المرتبطة بالمناخ تحدث بشكل أكبر في الأماكن التي يكون فيها الناس أكثر عرضة للخطر، وحيث المؤسسات أقل فاعلية،[25] وحيث الحصول على الخدمات العامة أمر بالغ الصعوبة. ويحذّر علماء المناخ من أن الوصول إلى "نقاط التحول المناخي" قد يؤدي إلى تأثيرات مفاجئة وشديدة، قد تتسبب في وفاة 3.4 مليون شخص بسبب الحرارة بحلول عام 2041.[26] وتُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين المناطق الأكثر تأثرًا، إذ شهدت ارتفاعًا في درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية خلال الثلاثين عامًا الماضية، كما أنّ مشكلات مثل شح المياه، وتدهور الأراضي، وتراجع إنتاج الزراعة وتربية الحيوانات[27] أي ما يفوق ضعف المعدّل العالمي. وصيد الأسماك، وارتفاع منسوب البحار، وانتشار الأوبئة المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة باتت تؤثر بانتظام على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والعلاقات الإقليمية والدولية. وفي عام 2011، كانت الانتفاضات في دول مثل سوريا، ومصر، وتونس مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بمشكلات اجتماعية واقتصادية، كانت أزمة المناخ من بين مسبباتها الأساسية.[28][29]

وفي منطقة مثقلة بتاريخ من الاستعمار والنزاعات والتوترات، من المتوقع أن يُفاقم تغيّر المناخ التهديدات الأمنية، ويُعمّق الأزمات الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما بعدها. وتشير الأدلة إلى أن تراجع الدخل في المناطق الريفية يلعب دورًا رئيسيًا في الربط بين الصدمات المناخية ومخاطر اندلاع النزاعات، خاصة في البلدان التي تعاني من هشاشة مؤسساتية، وإقصاء سياسي، وصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية. هذه الأزمات المركّبة، المناخية والاجتماعية والسياسية، غالبًا ما تضرب الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في المجتمعات بشكل كارثي.

## 3.1 الفئات الأكثر تضررًا

كما في سائر أنحاء العالم، يؤدي تغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ارتفاع معدلات موجات الحر، وشحّ المياه، وزيادة الفيضانات، وتراجع إمكانية الوصول إلى مياه نظيفة. ومع تفاقم هذه الأزمات، تزداد مخاطر النزاعات والكوارث الطبيعية، بما في ذلك مخاطر النزوح القسري.

وتتحمّل الفئات المهمّشة تاريخيًا واقتصاديًا العبء الأكبر من تداعيات تغيّر المناخ، حيث تُفاقم هذه الأزمة التفاوتات القائمة، وتعزز هشاشة الفئات الأكثر عرضة للخطر. وبينما تزداد حاجتها إلى الحماية، تظل إمكانيات الحصول على خدمات اجتماعية مجانية وعالية الجودة في المنطقة شبه معدومة، ما يعمّق من حجم التهديدات التي تواجهها هذه الفئات.

تشمل المجتمعات الأكثر عرضة للأثر: النساء، والمجموعات البدوية، واللاجئين، وعديمي لجنسية، والنازحين داخليًا، والعمال المهاجرين، وجميعهم يعانون من تهميش بنيوي يمنعهم من الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والرعاية الصحية المناسبة. فعلى سبيل المثال، تواجه المجموعات البدوية، وكذلك النازحون داخليًا واللاجئون، خطرًا متزايدًا بالتهجير نتيجة ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات والعواصف الترابية الشديدة، لا سيما وأن الكثير منهم يعيشون في مستوطنات عشوائية تفتقر إلى البنية التحتية والحماية اللازمة.[30] أما العمال المهاجرون، خصوصًا أولئك العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي، فيواجهون ظروف عمل قاسية تهدد حياتهم بفعل درجات الحرارة القصوى. وتواجه النساء الفقيرات أو ذوات الدخل المنخفض مخاطر مضاعفة أيضًا، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، نتيجة تقييد حركتهن وغياب أنظمة رعاية صحية مجانية وشاملة. ومن المتوقع أن تكون النساء والفتيات أكثر الفئات تضررًا، إذ إن ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف وتفاقم أزمة المياه كلها ستؤثر بشكل كبير على القطاع الزراعي، الذي تُشكّل النساء نحو 50% من القوى العاملة فيه. كما أن أزمة المياه قد تجبر العديد من الفتيات على التسرّب المدرسي، بسبب ازدياد أعباء العمل المنزلي دون أجر، لا سيما عملية جلب المياه التي ستستغرق وقتًا أطول.[31]

وفي ظل غياب شبه كامل للجهود الرسمية والبيانات المتعلقة بتتبع أثر تغيّر المناخ على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، يتبيّن أن النقاشات وصياغة السياسات على المستوى الرسمي تركّز بالدرجة الأولى على تعظيم الأرباح، وعلى كيفية إعادة تموضع الدول الثرية ومواردها في عالم يتجه نحو "النمو الأخضر". لا يؤدي هذا إلا إلى تدعيم الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أقصى منافع للأغنياء، تاركةً عامة الناس ليواجهوا هذه التحديات بأنفسهم.

**مربع 2: مصر: لينعم الأغنياء بالضوء، وليغرق الآخرون في الظلام**

تشهد مصر منذ عام 2023 تقنينًا في التيار الكهربائي، بمعدل يتراوح بين ساعتين إلى ثلاث ساعات يوميًا، في حين تواجه بعض المناطق انقطاعات تتجاوز خمس ساعات وأحيانًا تصل إلى أكثر من عشر ساعات يوميًا. بدأت هذه الانقطاعات في صيف 2023 مع ارتفاع الطلب على أجهزة التكييف، مما أثار موجات من الاستياء الشعبي، وأدى إلى تعطيل أعمال العديد من الشركات، وسُجّلت أيضًا عدة حالات وفاة مرتبطة بانقطاع الكهرباء.

وقد زادت حدة الغضب الشعبي مع ارتفاع درجات الحرارة خلال الصيف، حيث تراوحت بين 40 درجة مئوية في القاهرة و50 إلا أن هذه الانقطاعات لم توزَّع بشكل عادل/ ففي حين لم تشهد بعض الأحياء الثرية [32] درجة مئوية في الجنوب، لا سيما في أسوان. في القاهرة أي انقطاع للتيار الكهربائي، عانت الأحياء الشعبية وبعض المدن الريفية من انقطاعات طويلة امتدت حتى 10 ساعات يوميًا. [33]

تسببت هذه الانقطاعات في عرقلة الأداء الوظيفي، وتعريض العمال والموظفين في قطاعات البناء والعمل الميداني لمخاطر العطش وفي حين يتحمّل الفقراء كلفة انعدام الكهرباء، يرفع الأثرياء في الأحياء [34] وضربات الشمس نتيجة غياب مياه الشرب والتكييف. التي لا تشهد انقطاعًا معدلات استهلاكهم أجهزة التكييف لمواجهة الحر الشديد، مما يزيد مساهمتهم في الانبعاثات الكربونية، ويُفاقم انبعاثات الغازات الدفيئة في البلاد.

# 3.2 من شحّ المياه إلى الظواهر الجوية القصوى

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أفقر مناطق العالم مائيًا، إذ يعتمد ثلثا مصادر المياه فيها على مياه مصدرها من خارج هذا وتعاني العديد من [35] المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن 83% من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضون لضغوط مائية شديدة. وتعتمد دول [36] دول المنطقة من مستويات حرجة من شحّ المياه، وهي تقع دون عتبة "فقر المياه" المحددة بـ100 متر مكعب للفرد سنويًا. مثل قطر على ما يُعرف بـ"التجارة الافتراضية بالمياه"، أي استيراد منتجات وسلع كثيفة الاستهلاك للمياه من دول أخرى، مما ينقل عبء استهلاك المياه إلى الدول المصدّرة. في المقابل، تواجه دول مثل الأردن ومصر شحًّا حادًا في المياه، إذ تعتمد بشكل كبير على اتفاقيات مياه عابرة للحدود مصدرها أحواض أنهار خارج أراضيها، مما يجعلها عرضة لضغوط سياسية ومناخية متزايدة. في الداخل، تتفاقم حالة اللامساواة على صعيد توزيع المياه، ففي مصر، اندلعت احتجاجات في دلتا النيل عام 2007 بسبب انقطاعات المياه، وبرزت اتهامات وبحلول عام 2018، تم تسجيل ما يصل إلى 162 احتجاجًا متعلقًا بأزمة المياه،[38] [37] بتحويل المياه لصالح المنتجعات السياحية الساحلية. [39] وهي أزمات مرشحة للتجدد مع تفاقم العجز المائي المزمن الذي يبلغ 7 مليارات متر مكعب سنويًا.

في المناطق الريفية، حيث الخدمات الأساسية معدومة أو ضعيفة، تعاني المجتمعات من نقص حاد في المياه، بينما تحصل المناطق الثرية على كميات وفيرة. ففي مصر وحدها، تحتل ملاعب الجولف أكثر من 40 ألف فدان، وتستهلك ما بين 600 مليون إلى 1 مليار متر مكعب من المياه سنويًا، وهي كمية تعادل الحد الأدنى اليومي المطلوب من المياه (50 لترًا[40]) لأكثر من 54 مليون شخص، في حين تُترك ويميل توزيع المياه في مصر لصالح الأحياء الثرية وملاعب الجولف [41] الأراضي الزراعية بلا مياه كافية لضمان الأمن الغذائي. والمنتجعات السياحية، بينما ارتفعت تعرفة المياه بنسبة 100% بين عامي 2013 و2018 بفعل المخاوف المتزايدة من تداعيات بناء سد [42] النهضة الإثيوبي على مياه النيل.

تُظهر بيانات استهلاك المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجود فجوة صارخة بين أثرى 1% من السكان وبقية الفئات الاجتماعية. فالأثرياء يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مسابح خاصة، وحدائق واسعة، ومستوى معيشة مرتفع، ما يعني استهلاكًا مضاعفًا رغم أن [43] للمياه. في المقابل، تكافح الفئات الأفقر للوصول إلى مياه نظيفة، وتعتمد في كثير من الأحيان على مصادر مشتركة أو عامة. دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمتلك 1% فقط من موارد المياه العذبة المتجددة عالميًا، إلا أنها تستحوذ على أكثر من 50% من القدرة العالمية على تحلية المياه. غير أن توزيع تكنولوجيا التحلية شديد التفاوت، إذ يوجد في الإمارات على سبيل المثال 140 محطة تحلية، بينما لا يوجد في اليمن أي محطة بسبب الكلفة العالية والطاقة اللازمة. هذه الفجوات بين الدول تعكس تفاوتات عميقة في القدرة على التكيّف مع شحّ المياه وضمان أمن الطاقة. تفاقمت أزمة المياه بفعل الحروب والنزاعات المسلحة. ففي غزة، استخدمت إسرائيل المياه كسلاح خلال هجومها العسكري. وبعد فرض الحصار الكامل على القطاع، تم قطع إمدادات المياه، وتدمير البنية التحتية المائية بشكل منهجي، ما أدى إلى تراجع كمية المياه المتاحة بنسبة 94%، ليصبح نصيب الفرد اليومي 4.74 لترات فقط، أي أقل من ثلث الحد الأدنى الطارئ، وأقل يعرّض هذا الوضع الفلسطينيين في غزة لخطر الموت نتيجة نقص المياه [44] حتى من كمية المياه اللازمة لتشغيل مرحاض مرة واحدة. الآمنة والنظيفة. وفي السودان، تركت الحرب المستعرة المدنيين في مواجهة مجاعة كارثية، إذ يُقدّر أن نصف السكان، أي نحو 25.6 تفاقم شحّ المياه بفعل ارتفاع [45] مليون شخص، يواجهون مستويات خطرة أو أسوأ من الجوع ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. درجات الحرارة يؤدي أيضًا إلى زيادة الوفيات المرتبطة بالإجهاد الحراري. حاليًا، يبلغ معدل الوفيات المرتبطة بالحرارة في المنطقة 2.1 حالة وفاة لكل 100,000 شخص، مع تسجيل مصر لأعلى عدد إجمالي، حيث تُسجّل سنويًا 2591 حالة وفاة مرتبطة بالحرارة. وفي ظل سيناريو انبعاثات مرتفعة، من المتوقع أن يصل عدد الوفيات المرتبطة بالحرارة إلى 123.4 حالة لكل 100,000 شخص بحلول عام 2100. [46]

**الشكل 11: مستويات الإجهاد المائي وشحّ المياه؛ معدلات سحب المياه العذبة**

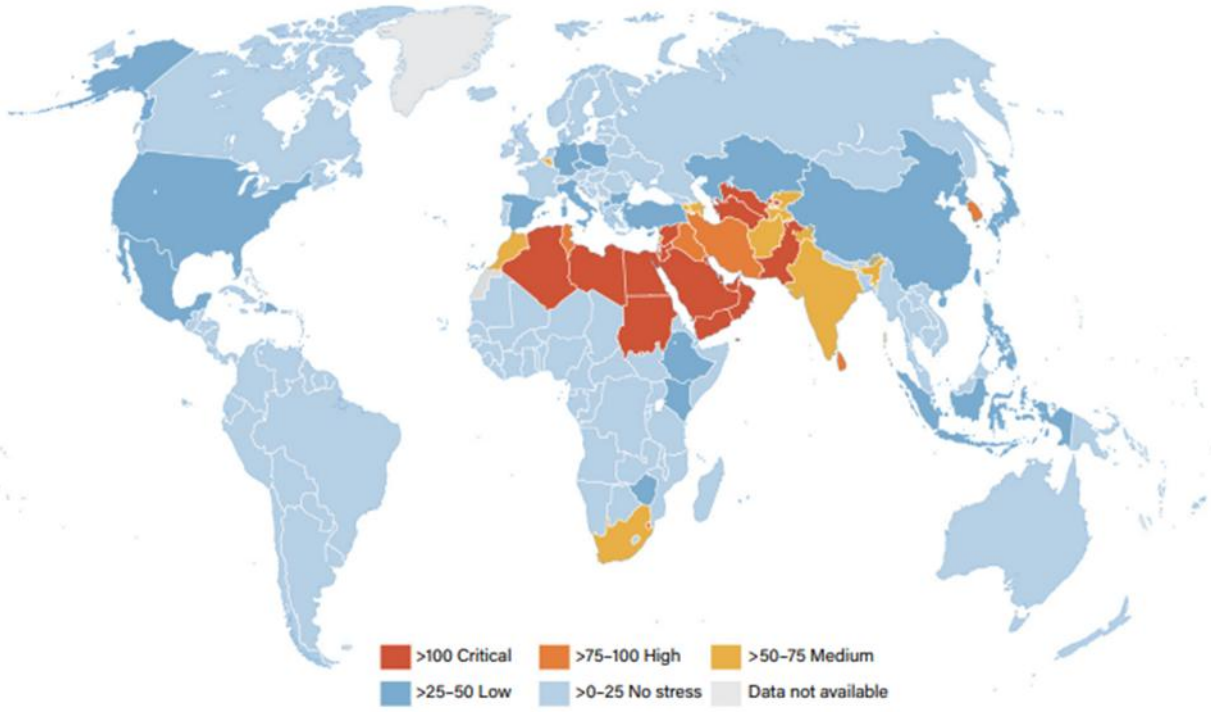


المصدر: de Waal وآخرون، 2023.

**مربع 3: السعودية: 1300 حالة وفاة بسبب ضربات الشمس خلال موسم الحج لعام 2024**

تُعد السعودية واحدة من أغنى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن أحداث صيف 2024 كشفت عن هشاشتها أمام تحديات تغيّر المناخ. في يونيو/حزيران من ذلك العام، أدى نحو 1.83 مليون حاج من مختلف أنحاء العالم مناسك الحج. وكما هو معتاد، يُعد شهر يونيو/حزيران من أشد الشهور حرارة في المملكة، وعلى الرغم من الجهود الجديدة للتخفيف من ضربات الشمس، بما في ذلك رشاشات تبريد الهواء المستمرة، ومناطق مظللة ومكيّفة، وتوفير وسائل نقل أسرع كقطار الحرمين السريع، إلا أن درجات الحرارة تجاوزت 50 درجة مئوية. وكما هو الحال مع التفاوتات المناخية الأخرى، كان الحجاج ذوو الميزانيات المحدودة والأقل قدرة مالية هم الأكثر عرضة لخطر ضربات الشمس، والإرهاق الشديد، والمضاعفات الصحية القاتلة. وفي حين استفاد الحجاج الأكثر ثراءً من خيام مكيفة ووجبات فاخرة، اضطر الآخرون إلى تحمّل ظروف قاسية وخطيرة. وفي موسم حج 2024، لقي أكثر من 1,300 حاج حتفهم، معظمهم بسبب ضربات الشمس، في واحدة من أعلى معدلات الوفيات المسجّلة خلال موسم حج واحد.

# 4 أثر سياسات التقشف

تحتاج دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى انتقال أخضر عادل ومستدام، وهو انتقال يتطلّب زيادة الاستثمار العام في البنى التحتية والخدمات العامة. وكما أظهرت الوقائع، لا يمكن التصدي لأزمة المناخ دون معالجة أزمة اللامساواة وكبح الاستهلاك المفرط الكثيف الانبعاثات للأثرياء في المنطقة. ومع ذلك، فقد ظلّت العديد من دول المنطقة، على مدى عقود، رهينة لسياسات اقتصادية تقشفية لا هوادة فيها، أدت إلى خنق الإنفاق العام بشكل حاد، وعززت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

نتيجة ذلك، لم تتمكن دول المنطقة من تخصيص الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الإنفاق الاجتماعي والبنى التحتية القائمة، في وقتٍ تُفاقم فيه أزمة المناخ الحاجة إلى تعزيز قطاعات الصحة والمياه والطاقة والأشغال العامة.

## 4.1 السياسات العامة بين التقشف ونموذج اقتصادي استنزافي وغير مستدام

### 4.1.1 الإنفاق العام والديون والدعم والضرائب

تشير التقديرات إلى أن المنطقة بحاجة إلى ما لا يقل عن 570 مليار دولار[47] أمريكي لتمويل أنشطة التكيف مع المناخ والتخفيف إلا أن هذه الخطط غالبًا ما افتقرت إلى الشمولية، ولم تُشرك المجتمع المدني[48] من حدته، كما حُدِّدت في خطط الإسهامات المحددة وطنيًا. والمجتمعات المحلية المتضررة. ومن هنا، تحتاج الحكومات إلى تحسين الشفافية في آليات اتخاذ القرار الخاصة بالمساهمة المحددة وطنيًا، وتُظهر دراسة صدرت عام 2024 أن الفجوة التمويلية السنوية لتحقيق خاصة مع اقتراب موعد تقديم النسخ المحدّثة بحلول عام 2025.[49] أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمياه والصرف الصحي تتراوح بين 11 و12 مليار دولار أمريكي، علمًا أن هذا الرقم قد يكون أقل من رغم هذه الاحتياجات الضخمة، لا تزال غالبية [51][50] الواقع في ظل ارتفاع كلفة التكيف واستمرار أنماط الاستهلاك غير المستدام للمياه. دول المنطقة متمسكة بسياسات التقشف المدعومة من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي. بل إنه، رغم التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة من انتفاضات وتحولات ديمقراطية وصراعات، بقي التقشف هو الثابت الوحيد. وفي الوقت الذي تحتاج فيه الدول إلى ضخ استثمارات عامة ضخمة لمواجهة أزمة المناخ، لا تزال تُطالَب بتقليص الإنفاق العام.

تاريخ المنطقة يثبت أن التقشف ليس حلًا، بل يمهد للكارثة، خاصة في التصدي لأزمة المناخ. فالتقشف لا يقوّض فقط قدرة الدول على الاستثمار في التكيف والتخفيف، بل يجعل المجتمعات أكثر هشاشة أمام أبسط الصدمات المناخية. إن ضعف تمويل الخدمات العامة، وانعدام نظم الحماية الاجتماعية، يغذيان التفاوتات الاجتماعية[52] ويمنعان أي تقدم نحو الازدهار، مما يترك السكان لمواجهة مصيرهم بمفردهم أمام الكوارث المناخية. علاوةً على ذلك، يؤدي التقشف إلى تعزيز إعادة توزيع رجعية للموارد، حيث تُحوَّل الأموال العامة إلى الأغنياء عبر خدمة ديونهم الخارجية، وخصخصة الأصول العامة، وبيعها للفئات الأكثر ثراءً.

يُنفّذ التقشف أيضًا من خلال زيادة الضرائب غير التصاعدية، مع تخفيض الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفع وإعفائهم فعليًا من الضرائب على الثروة. على سبيل المثال، لا تمثل الضرائب على الدخل الشخصي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي و20% من إجمالي الإيرادات الضريبية، مقارنة مع 8.31% من الناتج المحلي في دول ويزيد الوضع سوءًا أنّ الضرائب على الدخل المنخفضة ارتفعت تدريجيًا، في حين [53] ).OECDمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( انخفضت الضرائب على الأغنياء. أما مصادر الدخل السلبي مثل أرباح الأسهم والعقارات والأعمال الفنية الثمينة، فتبقى إلى حد كبير غير خاضعة للضريبة. بالمجمل، تدر الضرائب على الدخل السلبي أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وتتركز بشكل خاص في الدول المستوردة للنفط غير الهشّة.[54]

بدل التمادي في التقشف، يمكن لدول المنطقة أن ترفع إيراداتها المحلية بشكل كبير، مما يسهم في تمويل العمل المناخي وتقليص ومع ذلك، ينتشر [55] التفاوتات. على سبيل المثال، يمتلك أثرى 1% من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 48% من الثروة المالية. تُقدّر أوكسفام أن فرض ضريبة ثروة بنسبة 5% على الأفراد الذين يملكون 5 [56] التهرب الضريبي والغش المالي بشكل واسع بين الأثرياء. وفي الأردن، على [57] ملايين دولار فما فوق في لبنان والأردن والمغرب ومصر يمكن أن يوفّر نحو 10 مليارات دولار أمريكي سنويًا. سبيل المثال، هناك فجوة سنوية تُقدّر بمليار دينار أردني (حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي) لتغطية تكلفة استراتيجيات التكيف المناخي، أو بينما يمكن لضريبة صافية بنسبة 5% على الثروات أن توفر 1.31 مليار دولار 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021،[58] سنويًا، وهو ما يغطي 85% من هذه الفجوة. [59]

لقد جرى تبرير التمسك بسياسات التقشف في المنطقة، لا سيما حين يتعلّق الأمر بالإنفاق الحيوي على الناس، بالحاجة إلى معالجة تصاعد الدين العام. إلا أن الواقع يُظهر أن هذه السياسات لم تحقق أي تحسّن ملحوظ. فخلال جائحة كورونا، ارتفعت نسبة الدين إلى داخل المنطقة نفسها، توجد فجوة كبيرة، ففي [60] الناتج المحلي الإجمالي من 47.6% في عام 2019 إلى 56.4% بحلول نهاية عام 2020. عام 2023، سجلت الدول المصدّرة للنفط نسب دين منخفضة تقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الدول المعتمدة على

الأسوأ من ذلك أنه [61] النفط سجّلت نسب دين تقترب من ثلاثة أضعاف هذه النسبة، أي بين 60 و70% من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى لبنان الذي تخلف عن سداد ديونه في عام 2020، تواجه خمس دول أخرى في المنطقة، منها مصر وتونس، حالة أزمة ديون تتدهور الأوضاع أكثر مع تخصيص نسبة كبيرة من الإيرادات العامة لسداد الدين الخارجي. فقد خصصت مصر [62] أو خطر الوقوع فيها. في عام 2024 نسبة 42.9% من إيراداتها العامة لخدمة الدين، وخصصت تونس 34.1% من إيراداتها للدائنين الخارجيين، بينما بلغت النسبة 18.3% في المغرب و17.8% في الأردن. وأظهرت دراسة لمنظمة اليونيسف في عام 2022 أن ستة من أصل سبعة بلدان في المنطقة (جيبوتي ومصر ولبنان والمغرب وتونس واليمن، مع استثناء السودان) أنفقت على خدمة الدين أكثر مما أنفقت على قطاع الصحة، بالمثل، فإن الاستثمار في التعليم الذي [63] حيث أنفقت اليمن ولبنان وجيبوتي أكثر من خمسة أضعاف ما أنفقته على الصحة لتسديد الديون. يُعد ضروريًا لزيادة الوعي بتغير المناخ وبناء المهارات اللازمة للانتقال إلى اقتصاد أخضر وتعزيز القدرة على التكيف، لا يزال محدودًا في دول مثل لبنان وجيبوتي وغيرها من بلدان المنطقة، مع نقص واضح في البيانات المتوفرة عن باقي الدول المشمولة بالدراسة.

تعكس هذه الصورة القاتمة بوضوح أن التقشف لم يكن ولن يكون أداة لمعالجة استدامة الدين في المنطقة، بل على العكس، فهو يؤدي إلى تفاقم الأوضاع، وتظهر الحالة أيضًا أن ضخ الموارد العامة الهائلة نحو خدمة الديون الخارجية لا يؤدي إلا إلى تعميق أزمتي المناخ واللامساواة. لذلك، تحتاج دول المنطقة إلى إلغاء واسع للديون وتخفيف أعبائها، بالتوازي مع اعتماد سياسات مالية تصاعدية لزيادة الإيرادات المحلية من أجل التصدي للأزمتين قبل فوات الأوان. لقد أدت دوامة التقشف والديون الخانقة إلى دفع دول المنطقة نحو رهان خطير يعتمد على تمويل مناخي خارجي غير كافٍ، وعلى دور محدود وغير مضمون للقطاع الخاص.

**مربع 4: حين يضرب نقص الإنفاق العام الفقراء: أزمة المياه في البصرة، العراق**

في عام 2018، أُدخل أكثر من 118 ألف شخص في البصرة إلى المستشفيات بسبب تلوث المياه، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات عنيفة. لم تكن أزمة المياه في البصرة كارثة طبيعية، بل كانت نتيجة عقود من الإهمال المزمن في تمويل قطاع المياه وانعدام الاستثمار فيه، حتى وصلت إلى نقطة الانفجار في ذلك العام. ووفقًا لتقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، فشلت الدولة ناهيك عن صيانة الشبكات على مدى عقود في تخصيص الإنفاق اللازم لبناء بنى تحتية جديدة لشبكات المياه والصرف الصحي، [64] القائمة. كما فشلت في تدريب الموظفين العموميين أو توظيف العدد الكافي منهم لضمان تشغيل البنية التحتية وخدماتها.

وكما يحدث غالبًا، كان الفقراء هم الأكثر تضررًا من هذه الأزمة. فقد أجبر تلوث المياه الموزعة عبر الشبكة العامة السكان على الاعتماد على مصادر خاصة، إما من خلال شراء المياه المعبأة بأسعار مرتفعة، أو عبر اللجوء إلى خزانات مياه خاصة، مما شكّل عبئًا ماليًا ثقيلًا على العائلات ذات الدخل المحدود التي بالكاد كانت تؤمّن احتياجاتها الأساسية. إلى جانب ذلك، تصاعدت كلفة العلاج والاستشفاء، خصوصًا في المستشفيات الخاصة، مع ازدياد عدد المحتاجين إلى الرعاية الصحية بشكل كبير. في المقابل، استطاعت العائلات الميسورة حماية نفسها، إما بتركيب خزانات وأنظمة تنقية مياه خاصة، أو بالانتقال إلى أماكن أفضل توفر فيها مصادر مياه آمنة. [65]

## 4.1.2 التأثير الدولي والإقليمي: دور المؤسسات المالية الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي

على مدار العقد الماضي، لجأت عدة حكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرارًا إلى صندوق النقد الدولي بهدف تأمين استقرار اقتصاداتها، إلا أن النتائج جاءت متفاوتة في أحسن الأحوال. فبين عامي 1989 و2023، وقّعت الأردن تسع اتفاقيات قروض مع صندوق النقد تضمنت التزامات بتطبيق إجراءات تقشفية، منها خفض شبكات الأمان الاجتماعي. ورغم هذه السياسات، ارتفعت وفي يناير 2024، وقعت الأردن [66] نسبة الدين العام في الأردن من 80% إلى 111% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها. اتفاقية قرض جديدة بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي تمتد على أربع سنوات، تهدف إلى دعم جهود الترشيد المالي مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، لكن رغم ذلك ما زالت المشاكل تتفاقم، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية، [67] وزيادة نسب الفقر.

ولا يقتصر التأثير على صندوق النقد الدولي وحده. ففي الجزائر، سهلت القوانين الجديدة الخاصة بالهيدروكربونات عمليات الاقتراض الدولي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكنها فرضت في الوقت نفسه تدابير تقشفية قاسية شملت خفض الدعم وتقليص تلعب دول مجلس التعاون الخليجي أيضًا دورًا مهمًا كمصدر رئيسي لرأس المال الأجنبي في الأردن ومصر والسودان. [68] الإنفاق العام. وفي مصر، [69] وقد ساهم تدفق رؤوس الأموال الخليجية، المدفوعة بعائدات النفط، في تفاقم الانبعاثات الإقليمية وزيادة الفوارق الاقتصادية. على سبيل المثال، يركز مشروع إماراتي بقيمة 35 مليار دولار على الساحل المتوسطي على قطاع العقارات، وهو استثمار لا يساهم في مثل هذه الاستثمارات قد تسد احتياجات تمويلية قصيرة الأمد، لكنها في السياق المصري تزيد من الاعتماد [70] تحفيز نمو اقتصادي مستدام. [71] على التمويل الخارجي وتحقق فوائد اجتماعية واقتصادية محدودة.

## 4.1.3 تبعات الاستمرار في النهج الحالي على الصعيدين الاجتماعي والبيئي

إن استمرار تركز الثروة والدخل في أيدي قلة قليلة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بصعود طبقة من الأثرياء المتنفذين. هؤلاء النخب الذين

على مدى [72] يشغلون غالبًا مناصب حكومية وبرلمانية يعملون على حماية مصالحهم ومقاومة أي جهود لإعادة توزيع الثروة والدخل. عقود، أدت السياسات التقشفية إلى تقليص الإنفاق العام وإضعاف المؤسسات العامة، وشجعت الخصخصة على حساب الخدمات الاجتماعية. وقد أدى تفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية إلى زيادة الاعتماد على العمالة غير النظامية، وعلى عمل النساء غير مدفوع الأجر، وفاقم من معدلات بطالة الشباب، بينما ظلت الفئات الثرية بمنأى عن دفع حصتها العادلة من الضرائب، مما عمّق الفوارق الاقتصادية بشكل أكبر.[73]

ساهم انكماش القطاع العام في دفع الملايين، نحو 60% من مجمل القوى العاملة في المنطقة نحو وظائف غير نظامية وهشّة تفتقر إلى الحماية الاجتماعية، مما زاد من تعرضهم لتداعيات تغيّر المناخ وإقصائهم عن فرص الاستفادة من التحولات نحو الاقتصاد الأخضر. تبلغ معدلات بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو ضعف المعدل العالمي، وفي شمال إفريقيا يعمل نحو ثلثي العمال في القطاع غير النظامي. أما في دول الخليج، فإن أكثر من نصف القوة العاملة تتكوّن من غير المواطنين، ما يجعلها المنطقة ذات أعلى تركيز للعمال المهاجرين في الجنوب العالمي.[74]

يُعد التدهور المزمن في جودة الخدمات العامة، لاسيما في قطاعات التعليم والصحة، وصفة لكارثة محتومة في مواجهة تغيّر المناخ. ففي عام 2024، تسببت الظواهر المناخية في تعطيل الدراسة لأكثر من 8 ملايين طالب في المنطقة.[75] كما تؤثر أزمة المياه بشكل مباشر على التعليم، إذ تفتقر 31% من المدارس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المياه والصابون، فيما تفتقر 15% منها هذا إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، مما يضاعف خطر انتشار العدوى في المدارس، خاصة بين الفتيات خلال فترات الحيض.[76] بدوره يؤدي إلى ارتفاع نسب الانقطاع عن التعليم، خاصة بين الفتيات. إلى جانب ذلك، من المتوقع أن يؤدي تغيّر المناخ إلى وضع أنظمة الصحة العامة تحت ضغط هائل، مع ضعف قدرتها على الاستجابة الفعالة، ويشمل ذلك زيادة في انتشار أمراض مثل حمى الضنك والملاريا، وغيرها من الأمراض المرتبطة بالمناخ.[77]

# 4.2 التمويل المناخي الخادع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لا يزال التمويل الدولي العام، سواء الثنائي أو المتعدد الأطراف، بعيدًا عن تلبية احتياجات المنطقة. فقد شهد التمويل المناخي الثنائي من الحكومات الأوروبية وبعض الجهات الإقليمية مثل السعودية والإمارات تراجعًا ملحوظًا. وعلى مستوى المنطقة، تُعد اليمن من أكثر الدول حصولًا على التمويل الثنائي، إلا أن غياب الشفافية في توزيع التمويل يجعل من الصعب تحديد حجم المبالغ المخصصة فعليًا لمشاريع مرتبطة بالمناخ. أما التمويل المناخي المتعدد الأطراف، فقد بلغ بين عامي 2003 و2021 نحو 1.6 مليار دولار أمريكي موزعة على 153 مشروعًا، تركز معظمها على جهود التخفيف من الانبعاثات (مليار دولار)، بينما ذهب جزء أقل بكثير إلى أنشطة التكيف (340 رغم أن تمويل مشاريع التكيف تم عبر منح مباشرة، إلا [78] مليون دولار) ومبادرات مشتركة بين التخفيف والتكيف (120 مليون دولار). وعلى خلاف بقية المناطق، حيث [79] أن معظم التمويل المخصص للتخفيف (964 مليون دولار) قُدم على شكل قروض تقليدية أو ميسرة. ) الصدارة في منطقة الشرق CTFيُعد "الصندوق الأخضر للمناخ" المصدر الرئيسي للتمويل، تحتل "صندوق التكنولوجيا النظيفة" ( الأوسط وشمال إفريقيا، مع كون مصر والمغرب أكبر مستفيدين منه، إذ حصلتا معًا على ما يقارب نصف التمويل الإقليمي (28% لمصر و19% للمغرب).[80] بالمقابل، لم تحصل كل من جيبوتي واليمن، المصنفتان كدول أقل نموًا، سوى على أقل من 10% مجتمعتين.

تعاني الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات، مثل اليمن وسوريا، من صعوبات كبيرة في تلبية معايير التأهل للحصول على التمويل المناخي الدولي، إلى جانب افتقارها للموارد المحلية الكافية، ما يتركها من بين الدول الأقل تمويلًا والأقل استعدادًا لمواجهة تداعيات أزمة المناخ.[81]

في سياق تغيّر المناخ، يشير مصطلح "الخسائر والأضرار" (Loss and Damage - L&D) إلى العواقب التي تتجاوز قدرة المجتمعات على التكيف معها.

وتُصنّف هذه الخسائر إلى فئتين: خسائر وأضرار اقتصادية، يمكن قياسها كميًا مثل الأضرار التي تلحق بالبنى التحتية أو تراجع الإنتاج الزراعي، وخسائر وأضرار غير اقتصادية، يصعب قياسها بالمعايير المادية، مثل فقدان الثقافة أو سبل العيش أو التهجير. ترتبط الخسائر والأضرار ارتباطًا وثيقًا بمفهوم العدالة المناخية، إذ تتحمل الدول الأكثر هشاشة مناخيًا العبء الأكبر رغم أنها الأقل إسهامًا في انبعاثات الغازات الدفيئة. ويثير هذا واقعًا أساسيًا حول المسؤولية عن تغطية كلفة هذه الخسائر في الدول الفقيرة ذات الإمكانيات المحدودة. في مؤتمر الأطراف (COP28)، تعهدت عدة دول، غالبيتها من الدول المتقدمة، بتقديم نحو 700 مليون دولار لصندوق الخسائر والأضرار. ومن اللافت أن الإمارات، مستضيفة القمة، كانت أول دولة من الجنوب العالمي تساهم في هذا الصندوق بتخصيص 100 مليون دولار82، ما يعكس إمكانيات التعاون بين دول الجنوب في مجال التمويل المناخي. لكن هذه الخطوة تسلط الضوء أيضًا على الفجوة داخل المنطقة نفسها، حيث أن دولة غنية مثل الإمارات، وهي أيضًا من كبار المساهمين في الانبعاثات، قادرة على تخصيص مساهمة مالية كبيرة، بينما تواجه العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى آثارًا قاسية من الخسائر والأضرار من دون أن تمتلك الوسائل اللازمة لدعم مجتمعاتها.

**الشكل 12: مبالغ التمويل المناخي المعتمد للدول المستفيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2003–2021 (بملايين الدولارات الأمريكية)**

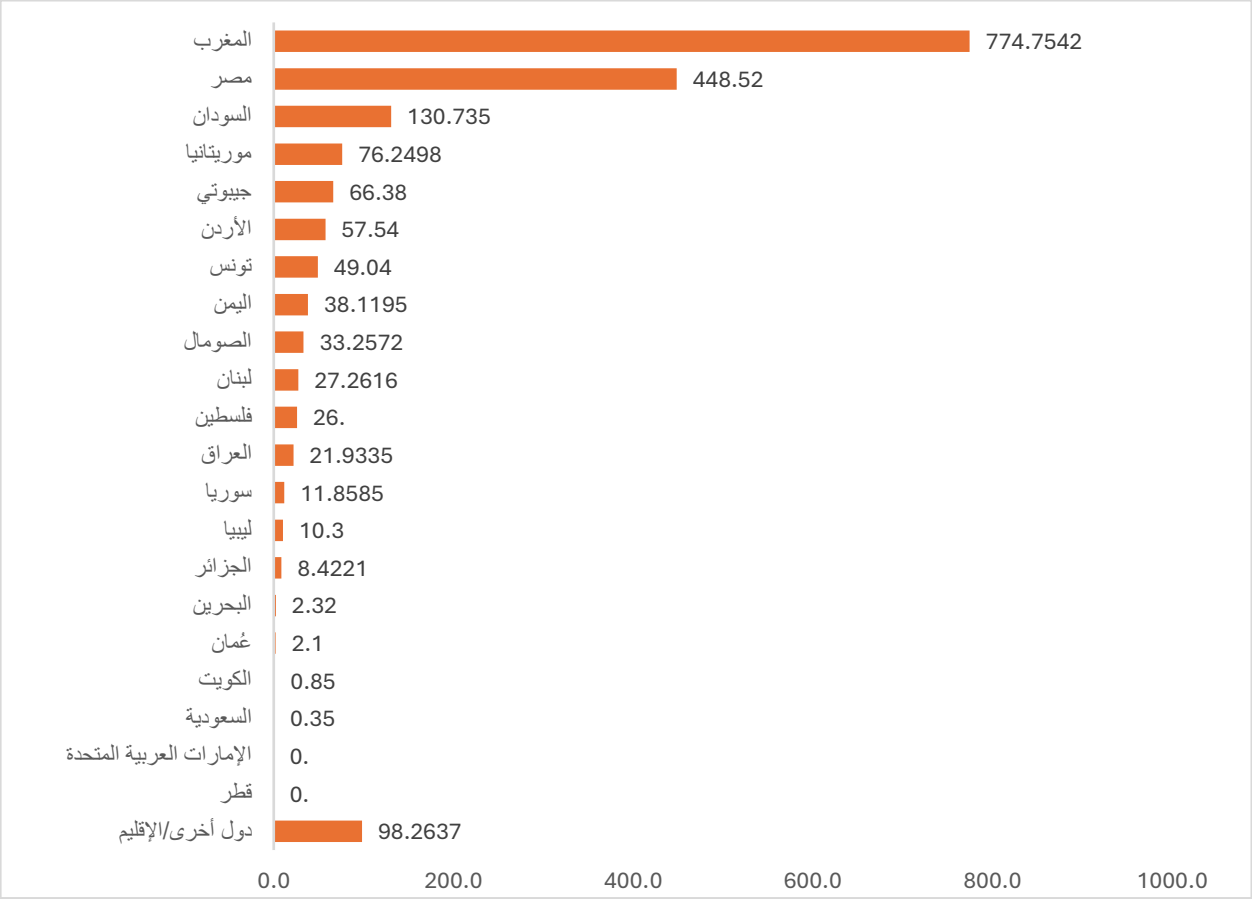


المصدر: Climate Funds Update، 2024.[83]

رغم الحاجة إلى ما لا يقل عن 570 مليار دولار أمريكي لتمويل جهود التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدته في المنطقة، لم يتم حتى الآن جمع سوى 34.5 مليار دولار من التمويل المناخي العام الدولي، أي ما يغطي أقل من 6% من متطلبات الإسهامات المحددة وطنيًا.[84]

**الشكل 13: إجمالي التمويل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب نوع أداة التمويل**

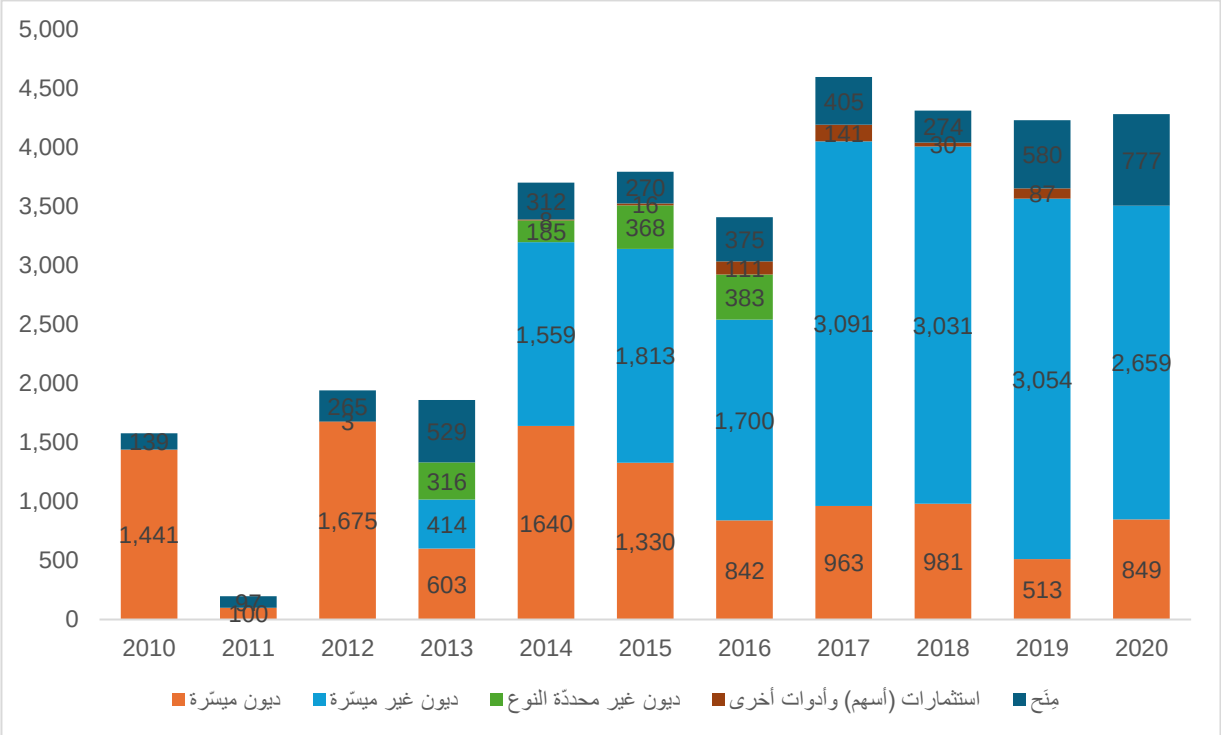


المصدر: الإسكوا، 2022

**المربع 5: تمويل التحول نحو الطاقة المتجددة في المغرب**

تستند الاستراتيجية المناخية للمغرب، كما وردت في تقرير تطوير العمل المناخي (CCDR)، إلى تحقيق انتقال تدريجي نحو إزالة الكربون من اقتصاد المملكة وتستهدف الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول خمسينيات هذا القرن. يتطلب تحقيق هذا التحول استثمارات تُقدر بنحو 52.8 مليار دولار أمريكي، يُتوقع أن يأتي أكثر من 85% منها من القطاع الخاص. إلا أن الاعتماد على التمويل الخارجي يحمل في طياته مخاطر حقيقية، خصوصًا إذا ترافق مع إجراءات تقشفية قد تقوض الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية. يشير التقرير أيضًا إلى الحاجة لإصلاحات ضريبية بيئية وسياسات لتسعير المياه، وهي تدابير قد تدر عائدات كبيرة للدولة، لكنها قد تثقل كاهل الفئات الفقيرة ما لم تقترن بإجراءات تعويضية كافية.[85]

*تعكس تجربة المغرب التزام المملكة بخطط إزالة الكربون، ولكنها تكشف أيضًا المخاطر المرتبطة بالاعتماد على القروض لتحقيق هذه الأهداف، إذ تم تمويل العديد من مشاريع الطاقة المتجددة عبر قروض من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB). وقد واجهت بعض هذه المشاريع صعوبات مالية وعجزًا اضطرّت الدولة إلى تغطيته من المال العام. وما يثير القلق أيضًا هو تهجير المجتمعات القبلية المحلية مثل الأمازيغ وقبائل سيدي عياد الذين صودرت أراضيهم القبلية لصالح هذه المشاريع.*[86]

تفاقم الفجوة في توزيع التمويل المناخي بين القطاعات يزيد من خطر تعميق التفاوتات وإضعاف الحماية الاجتماعية. ففي الفترة بين 2015 و 2020، استحوذت قطاعات الطاقة والنقل على 45% من تدفقات التمويل المناخي، بينما حصل قطاعا المياه والزراعة معًا على 22% فقط، ولم تتجاوز حصة القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليمية، والتخفيف من مخاطر الكوارث 10% (الإسكوا، 2022). ويعكس هذا التوزيع غير المتكافئ أثر سياسات التقشف المستمرة التي تؤدي إلى تراجع الاستثمارات الاجتماعية وتعميق أوجه اللامساواة.

**الشكل 14: التمويل المناخي الدولي العام المستلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كنسبة من إجمالي التدفقات، 2010–2020**

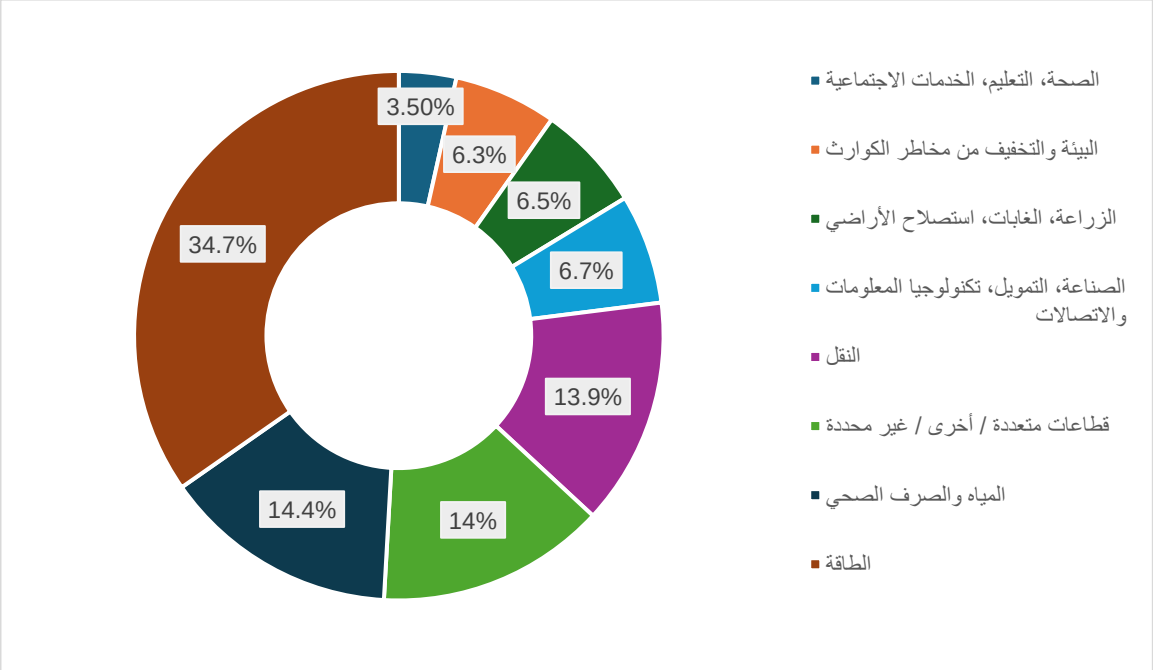


المصدر: الإسكوا، 2022

يشهد العالم توجهًا متزايدًا نحو توظيف تمويل القطاع الخاص في مجالات تخفيف حدة تغيّر المناخ أكثر من التكيف معه، وليست منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استثناءً من هذه القاعدة. مع ذلك، لا تزال البيانات الدقيقة حول حجم التمويل الخاص المخصص للعمل المناخي في المنطقة محدودة.[87]

تعكس تجربة مصر في التحول الطاقي اتجاهًا عالميًا أوسع نحو خصخصة الموارد الطاقية وتركّز السيطرة عليها بيد الشركات، إذ إن التحول نحو الخصخصة المقترن بالاستثمارات الضخمة في الطاقة المتجددة غالبًا ما يؤدي إلى تمركز الموارد والقرارات ضمن القطاع الخاص،[88] مما قد يفاقم حدة اللامساواة ويحد من التوزيع العادل لمنافع هذا التحول.

على مدار العقود الماضية، عانت مصر من انقطاعات متكررة للكهرباء، كان وقعها الأشد على الفئات المهمّشة. وفي عام 2014، وفي ظل تشجيع البنك الدولي وجهات دولية أخرى،[89] أنهت مصر احتكار الدولة لإنتاج الكهرباء من خلال تشريع جديد ألغى الدعم الحكومي لتعرفة الكهرباء. هذا التحول جعل قطاع الطاقة أكثر جذبًا للقطاع الخاص، وسهّل حصول الشركات المصرية على تمويل تجاري دولي لبناء محطات كهرباء جديدة. رغم أن هذا التمويل الدولي ساهم في ضمان الاستدامة المالية للبنية التحتية الطاقية، إلا أنه في المقابل حول الكهرباء من خدمة أساسية إلى سلعة، مع ارتفاع التعريفات الكهربائية وتأثير ذلك بشكل مباشر على الفئات المتوسطة والدنيا في المجتمع. كانت الحجة الأساسية لإلغاء الدعم تقوم على أن الفئات الغنية هي الأكثر استفادة من الدعم الحكومي، وأن إعادة توجيه هذه الأموال نحو قطاعات تخدم الفقراء سيكون أكثر عدالة. ومع ذلك، لم تحقق هذه السياسات النتائج المرجوة، وبقيت آثارها السلبية ملموسة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

# 5 الخلاصات والتوصيات

بات من الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن التصدي للتدهور المناخي الحاد الذي يهدد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم بأسره، لا يمكن أن يتم دون معالجة أزمة اللامساواة. فالاعتراف بالمسؤولية التاريخية والحالية للدول الغنية في الشمال العالمي عن الأزمة المناخية الراهنة وضرورة دفعها لـ"دينها المناخي" أمر ضروري وعاجل، لكنه غير كافٍ وحده. من المهم أيضًا الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه أثرى الأفراد داخل الدول، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في تفاقم الكارثة المناخية عبر استثماراتهم الملوّثة وأنماط استهلاكهم الباذخة.

لسنا كلنا في نفس القارب عندما يتعلق الأمر بأزمة المناخ. ففي حين يستطيع الأثرياء حماية أنفسهم بوسائل متعددة، يبقى سائر الناس في مواجهة مباشرة مع التداعيات. قلة فقط يمكنها أن تشتري طريقها للنجاة من موجات الحر وشح المياه والجفاف، بينما تضطر الغالبية العظمى إلى التكيف مع ما لديها من إمكانيات محدودة. أما الاستجابة المحدودة، أو شبه الغائبة، من قِبل حكومات المنطقة والمدعومة بتوصيات المؤسسات المالية الدولية، فلم تخرج عن إطار السياسات التقشفية الكارثية التي استمرت لعقود طويلة وأسهمت في تعميق أزمتي المناخ واللامساواة. وعلى الصعيد الدولي، كانت محاولات توفير التمويل المناخي لدول المنطقة إما بمثابة قطرة في محيط، أو، في أسوأ الأحوال، ساهمت في زيادة الضغوط المالية والاقتصادية من خلال مفاقمة الديون. لذلك، فإن السبيل الوحيد لتفادي انهيار مناخي إضافي ووضع دول المنطقة على مسار انتقال عادل، يكمن في التخلي عن السياسات التقشفية الفاشلة، وهذا يتطلب تحركًا جذريًا وتحولات عميقة تقودها حكومات المنطقة، إلى جانب المؤسسات الدولية ودول الشمال الغني.

**الحدّ من الانبعاثات التي يتنجها الأثرياء**

يتعيّن على حكومات المنطقة اتخاذ خطوات حاسمة للحد بشكل جذري من انبعاثات أثرى الأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويشمل ذلك:

- إعداد وتنفيذ خطط مناخية وطنية عادلة وطموحة لتقليص الانبعاثات بما يتماشى مع متطلبات اتفاق باريس. يجب أن تتضمن هذه الخطط إجراءات تصاعدية للتخلي التدريجي عن الوقود الأحفوري، ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، مع وضع تدابير خاصة تستهدف تقليص انبعاثات الأثرياء بشكل ملحوظ.
- فرض مجموعة دائمة من الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة التي يمتلكها أثرى 1% من السكان. وينبغي أن تكون هذه الضرائب مرتفعة بما يكفي لتقليص التفاوت الاقتصادي بشكل فعلي، إذ إن استمرار تزايد أعداد الأثرياء وثرواتهم يعني استمرار تصاعد انبعاثات استهلاكهم واستثماراتهم.
- فرض معدلات ضريبية إضافية أعلى على الثروات والدخول الناتجة عن الاستثمارات الملوثة، سواء الفردية أو المؤسسية، بحيث تكون معدلات الضريبة مرتفعة بما يكفي لردع الاستثمار في الصناعات الملوثة.
- حظر أو فرض ضرائب عقابية على أنماط الاستهلاك الفاخر عالية الانبعاثات، بدءًا من الطائرات الخاصة واليخوت الفاخرة والمركبات الرياضية الضخمة والسفر الجوي بشكل متكرر.
- يتعين على الحكومات حظر استخدام الطائرات الخاصة واليخوت الفاخرة، لما لها من مساهمة كبيرة في تفاقم التغير المناخي. وتشكل هذه التدابير خطوات ضرورية ومناسبة لمواجهة الأزمة المناخية المتسارعة.
- وفي حال عدم الحظر الكامل، ينبغي فرض ضرائب عقابية بمعدلات تتجاوز 90% على هذه الكماليات، بما يحدّ من الاستهلاك المفرط ويؤمّن مصادر تمويل إضافية يمكن استثمارها في تنفيذ الخطط المناخية الوطنية.

**إلغاء سياسات التقشف والاستثمار في العمل المناخي وتقليص فجوة اللامساواة**

يجب على حكومات المنطقة، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، أن تتخلى عن التمسك بسياسات التقشف، وأن تزيد بشكل جذري من الاستثمارات في الخدمات العامة والعمل المناخي من خلال:

- توفير خدمات عامة مجانية وشاملة وعالية الجودة تراعي النوع الاجتماعي، بإدارة وتمويل عام، مع ضمان توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع دون تمييز، بما يشمل المهاجرين واللاجئين، باعتبارها أداة لتقليص اللامساواة وتعزيز التماسك المجتمعي.
- زيادة الاستثمار العام في قطاعي المياه والكهرباء النظيفة، بالإضافة إلى إنشاء أنظمة نقل آمنة ونظيفة، بما يقلل الاعتماد على وسائل النقل الخاصة الملوّثة.
- تحديد أهداف واضحة لخفض الفوارق الاقتصادية بشكل جذري، بحيث لا تتجاوز دخول أعلى 10% من السكان دخول أدنى 40%. ويتعين على الدول أن تعتمد سياسات للحد من اللامساواة، تصاغ عبر عمليات تشاركية تشمل جميع فئات المجتمع.
- في ظل تفاقم الأزمة المناخية، يجب أن تركز سياسات الخدمات العامة على دعم جهود التخفيف (مثل إزالة الكربون من البنية التحتية)،

والتكيف (مثل توسيع الوصول إلى الخدمات وتعزيز صمود المناطق المعرضة للمخاطر المناخية)، وإعادة التوزيع (مثل إعادة توجيه الإنفاق العام نحو خدمات خضراء وشاملة)، والمشاركة (مثل ديمقراطية التخطيط وتقديم البدائل العامة الخضراء).

**الحاجة للتضامن والتعاون الإقليميين:**

مع صعود التيارات اليمينية المتطرفة في العديد من دول الشمال العالمي، أصبحت الحاجة ملحة لتعزيز التعاون بين دول الجنوب، ولا سيما التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك موارد اقتصادية ضخمة وتُعد مصدرًا رئيسيًا للانبعاثات في المنطقة، أن تكون في طليعة الجهود المناخية الإقليمية من خلال مواءمة مواردها المالية والتكنولوجية مع مبادئ العدالة والمسؤولية عبر:

- **إعادة توجيه التمويل المناخي الثنائي:** يجب على دول الخليج ذات الدخل المرتفع، مثل السعودية وقطر والإمارات، أن تعيد تحديد أولوياتها الاستثمارية بالابتعاد عن الاستثمارات المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي والأنشطة الملوثة، إذ إنّ الاستثمارات الخليجية في المنطقة ساهمت بشكل كبير في تشكيل اقتصادات الدول المستقبلة، مع التركيز على قطاعات العقارات والسياحة وغيرها من القطاعات الملوثة. عوضًا عن ذلك، ينبغي توجيه الموارد نحو مشاريع الطاقة المتجددة، مع ضمان وصول الطاقة للفئات الفقيرة، ودعم **جهود** التكيف داخل المنطقة، وتوفير استثمارات كبيرة في مسار انتقال عادل للطاقة في الدول الأخرى.
- **تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة:** يجب على دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الدول التي تتلقى تمويلًا مناخيًا معتبرًا مثل مصر والمغرب، أن تتصدر جهود تبادل الخبرات والتقنيات المتقدمة. ويشمل ذلك مجالات التكيف القائم على الطبيعة، والطاقة المتجددة، وتقنيات التبريد المناسبة للمنطقة، وإدارة المياه، وممارسات الزراعة المستدامة. ومن شأن تسهيل نقل المعرفة أن يبني القدرات الإقليمية على مواجهة التحديات المناخية، ويعيد إحياء المعارف التقليدية، ويحسن فرص الوصول إلى التمويل المناخي.
- **دعم صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار:** ينبغي على الإمارات أن تواصل دورها الريادي في دعم صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار، مع تشجيع الدول الغنية الأخرى في المنطقة على تقديم مساهمات مالية كبيرة. يشكل هذا الالتزام عاملًا أساسيًا لمعالجة قضايا العدالة المناخية والإنصاف، التي تؤثر بشكل غير متناسب على أكثر الدول والمجتمعات عرضة للخطر في المنطقة.

**يجب على الدول الغنية أن تدفع ديونها المناخية**

- يتوجب على الدول الغنية التي تسببت تاريخيًا بالتلوث دفع الثمن: يجب على الدول الغنية أن تعوّض الأضرار التي تسببت بها لدول الجنوب العالمي، بما في ذلك دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نتيجة تسببها بالتلوث في الماضي وحاليًا. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي عليها إلغاء ديون هذه الدول وزيادة دعمها للعمل المناخي بشكل كبير عبر تقديم منح مالية وليس قروضًا جديدة.
- المسؤولية عن الحد من ارتفاع درجات الحرارة تقع على الدول الغنية: تتحمل الدول الصناعية الكبرى التي ساهمت تاريخيًا في التلوث مسؤولية التزام اتفاق باريس والحدّ من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى أقل من 1.5 درجة مئوية. عليها أن تسارع في التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنصفة، وأن تسرّع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، فالنموذج الاقتصادي الحالي يزيد من فجوات الطاقة والموارد، لذا يجب دعم الدول التي تعاني من نقص الطاقة من قِبل تلك التي تستغل مواردها.

# ملاحظات

[1] منير، زينب. (2024). النساء وتغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحويل المحنة إلى فرصة. معهد الشرق الأوسط. https://www.mei.edu/publications/women-and-climate-change-mena-turning-adversity-opportunity

[2] كالاس، ديميتري. (2021). الوصفة السحرية للتقشف والتخفيف من الفقر: روايات السيطرة السياسية واللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أوكسفام. https://www.oxfam.org/en/research/magic-potion-austerity-and-poverty-alleviation .

[3] في هذا التقرير، يتم تعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنها تشمل الدول الأعضاء الـ21 في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

[4] غوش، إيشيتا، نازاريث، أماندا، وانغ، غي، كارتا، ساتيش، كيمب-بنديكت، إريك. (2021). لوحة مؤشرات اللامساواة في الانبعاثات. معهد ستوكهولم للبيئة. https://emissions-inequality.org .

[5] إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). (2024). النفط ومنتجاته البترولية: الواردات والصادرات. https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products/imports-and-exports.php

[6] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (b2022). تصاعد اللامساواة في الثروة في المنطقة العربية في ظل جائحة كوفيد-19. الإسكوا. https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/22-00183_rising_wealth_inequality_in_the_arab_region_amid_covid-19_-policy-brief-en.pdf .

[7] غوش، إيشيتا، نازاريث، أماندا، وانغ، غي، كارتا، ساتيش، كيمب-بنديكت، إريك. (2021).

[8] يُحسب بناءً على أن السيارة العادية تصدر حوالي 400 غرام من ثاني أكسيد الكربون لكل ميل، وأن محيط الأرض يبلغ حوالي 24,901 ميلًا.المصادر: https://www.epa.gov/greenvehicles/greenhouse-gas-emissions-typical-passenger-vehicle and https://www.worldatlas.com/articles/what-is-the-circumference-of-the-earth.html.

[9] انظر الملاحظة المنهجية "عدم المساواة الكربونية تقتل" لمصادر المعلومات حول الطائرات الخاصة. https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621656/bp-carbon-inequality-kills-281024-mn-en.pdf?sequence=3

[10] المنتدى الاقتصادي العالمي. (2024). شراكة أفريقيا ودول الخليج: الاقتصادات الخليجية تتطلع إلى فرص نمو ناشئة في أفريقيا. المنتدى الاقتصادي العالمي. https://www.weforum.org/agenda/2024/04/africa-gcc-gulf-economy-partnership-emerging/ .

[11] لاند ماتريكس. (2024). https://landmatrix.org/list/deals/ .

[12] أبو سرية، جوردان. (2019). كيف تزعزع استثمارات دول الخليج استقرار منطقة القرن الأفريقي. دورية الدراسات الأمنية بجامعة جورجتاون. https://georgetownsecuritystudiesreview.org/2019/03/19/how-the-gulf-states-investments-are-destabilizing-the-horn-of-africa/ .

[13] أوكسفام. (2023). أكثر من 20 مليون شخص إضافي يعانون من الجوع في "عام التغذية" في أفريقيا. 17 فبراير/شباط. https://www.oxfam.org/en/press-releases/over-20-million-more-people-hungry-africas-year-nutrition .

[14] مجلس العلاقات الخارجية. (2023). أزمة اليمن. https://www.cfr.org/backgrounder/yemen-crisis .

[15] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). (2024). الأثر البيئي للنزاع في غزة: تقييم أولي للتأثيرات البيئية. نيروبي. https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/45739;jsessionid=8EF6A7A353BF731C5525DA7E877F132F

[16] حوراني، دانا، والمُر، يارا. (2024). تقرير (اللّا) نظام، 6 مارس 2024. المصدر العام. https://thepublicsource.org/israel-white-phosphorus-south-lebanon

[17] المركز الوطني للبحوث العلمية، لبنان. (2024). الهجوم الإسرائيلي على لبنان 2024-2023: نظرة عامة على الهجمات والأضرار في القطاعات الأساسية. 10 ديسمبر/كانون الأول 2024. https://www.cnrs.edu.lb/Library/Files/Uploaded%20Files/CNRS-L%20report%20on%20Israeli%20Offensive%20against%20Lebanon%202023-2024%20English.pdf ,

[18] نايمارك، بنيامين وأوتو-لاربي، فريدريك وبيغر، باتريك وكوترل، لينسي ولاربي، روبن. (2024). لقطة زمنية متعددة لانبعاثات الغازات الدفيئة من النزاع الإسرائيلي-غزة (نسخة أولية محدثة). https://ssrn.com/abstract=4855947 .أو

http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4855947

[19] ذا ستريتس تايمز. (2023). وعود زائفة: أوسلو تخفق في تحقيق تعهداتها المناخية الطموحة. 8 مايو/أيار .
https://www.straitstimes.com/world/promising-the-moon-oslo-falls-short-on-bold-climate-pledges

[20] نيمارك وآخرون (2024).

[21] ملاحظة: تستند بيانات السكان إلى جداول بن وورلد (PWT) ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)، 2019. وتعتمد على بيانات التعداد الوطني وقد تستثني فئات مثل العمالة المهاجرة والمغتربين..

[22] غوش، إيشيتا، نازاريث، أماندا، وانغ، غي، كارتا، ساتيش، كيمب-بنديكت، إريك. (2021).

[23] ذي إيكونوميست. (2022). طفرة النفط تمنح دول الخليج فرصة أخيرة للإسراف. https://www.economist.com/finance-and-economics/2022/08/07/an-oil-windfall-offers-gulf-states-one-last-chance-to-splurge. باركليز للخدمات المصرفية الخاصة. (2023). مع ارتفاع أسعار النفط، هل ستدوم طفرة دول الخليج؟
https://privatebank.barclays.com/insights/2023/may/market-perspectives-may-2023/as-oil-prices-gush-will-the-gulf-states-bonanza-last/

[24] بين وشركاه. (2023). تقرير الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط 2023. https://www.bain.com/insights/middle-east-m-and-a-report-2023/

[25] دبلوماسية المناخ (2017). المناخ والصراع: مراجعة الأدلة الإحصائية. أديلفي. https://climate-diplomacy.org/sites/default/files/2020-10/CD%20Report_Quant_201705%20Detges%20adelphi%20Climate%20and%20Conflict. .

[26] Romanello, Marina, et al. (2023). "تقرير 2023 لمؤشر ذا لانسيت حول الصحة وتغير المناخ: الضرورة الملحة لاستجابة صحية في عالم يواجه أضرارًا لا رجعة فيها". مجلة ذا لانسيت. إلزيفير. 16–22 ديسمبر/كانون الأول 2023.
https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(23)01859-7/abstract#seccestitle900

[27] ماهيندران، راهيني وآخرون. (2021). "العنف بين الأفراد المرتبط بالطقس الحار". مجلة ذا لانسيت، المجلد 5، العدد 9، الصفحات E571-E572، سبتمبر/أيلول 2021. https://doi.org/10.1016/S2542-5196(21)00210-2

[28] Ibid.

[29] أولاويي، د. س. (2022). "قانون وسياسات تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". لندن ونيويورك: روتليدج. زيريني، ف. وهوتزل، هـ. (2008). "تغير المناخ وموارد المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". برلين: سبرينغر-فيرلاغطومسون، و. ر. وزاخيروفا، ل. (2022). "تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 15,000 سنة من الأزمات والنكسات والتكيف".

[30] رومانييلو، مارينا وآخرون. (2023). "تقرير 2023 لمؤشر ذا لانسيت حول الصحة وتغير المناخ: الضرورة الملحة لاستجابة صحية في عالم يواجه أضرارًا لا رجعة فيها". مجلة ذا لانسيت. إلزيفير. 16–22 ديسمبر/كانون الأول 2023. .
https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(23)01859-7/abstract#seccestitle900

[31] منير، ز. (2024). "النساء وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحويل المحنة إلى فرصة". معهد الشرق الأوسط. ,
https://www.mei.edu/publications/women-and-climate-change-mena-turning-adversity-opportunity

[32] إنتربرايز. (2024). "تصاعد الإحباط والغضب بسبب انقطاعات الكهرباء في مصر لليلة الثانية على التوالي". إنتربرايز مصر. .
https://enterprise.news/egypt/en/news/story/ecdbc47c-bd17-416c-9bd4-a6f86eaf3ae7/frustration-and-anger-over-increased-power-outages-dominated-the-airwaves-for-the-second-consecutive-night

[33] هيومن رايتس ووتش. (2024). "الوفيات أثناء موسم الحج السنوي في السعودية تسلط الضوء على مخاطر الحرارة الشديدة". 25 يونيو/حزيران 2024. https://www.hrw.org/news/2024/06/25/deaths-during-annual-hajj-saudi-arabia-underscore-extreme-heat-dangers .

[34] هيومن رايتس ووتش. (2024).

[35] كوزما، س.، ساكوتشيا، ل.، وتشيرتوك، م. (2023). "25 دولة تواجه إجهادًا مائيًا شديدًا". معهد الموارد العالمية.
https://www.wri.org/insights/highest-water-stressed-countries

[36] دي وال وآخرون. (2023). "اقتصاديات ندرة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". البنك الدولي.

[37] نور، س. إ. (2021). "سد النهضة: الشجرة التي تخفي الغابة – حول عدم المساواة في المياه في مصر". أفريكان أرجومنتس.
https://africanarguments.org/2021/01/gerd-the-tree-which-hides-the-forest-on-water-inequalities-in-

egypt. African Arguments.

[38] نور، س. إ. (2021).

[39] اليونيسف. (2021). "ندرة المياه في مصر".
https://www.unicef.org/egypt/media/7986/file/Water%20Scarcity%20in%20Egypt.pdf

[40] الأمم المتحدة. "قضايا عالمية: المياه". (تم الدخول إليه في 11 أبريل/نيسان 2025). https://www.un.org/en/global-issues/water .

[41] نور، س. إ. (2021).

[42] نور، س. إ. (2021).

[43] معهد الشرق الأوسط. (2019). "موارد المياه العذبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المخاطر والفرص". .
https://www.mei.edu/publications/freshwater-resources-mena-region-risks-and-opportunities

[44] أوكسفام. (2024). "إسرائيل تستخدم المياه كسلاح حرب مع انخفاض إمدادات غزة بنسبة 94%، مما يخلق كارثة صحية مميتة".
https://www.oxfam.org/en/press-releases/israel-using-water-weapon-war-gaza-supply-plummets-94-creating-deadly-health

[45] آي بي سي. (2024). "الوضع الحالي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان لشهري أبريل/نيسان – مايو/أيار 2024 والتوقعات للفترات من يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول 2024 ومن أكتوبر/تشرين الأول 2024 إلى فبراير/شباط 2025". https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157066/?iso3=SDN

[46] حجات، س.، برويستوس، ي.، أرايا-لوبيز، ج. ل.، إيكونومو، ت.، وليليفيلد، ج. (2023). "الاتجاهات الحالية والمستقبلية لوفيات الحرارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تقييم أثر صحي باستخدام بيانات مناخية متقدمة وتحليل إحصائي بايزي". مجلة ذا لانسيت بلانيتاري هيلث، 7(4)، الصفحات e282-e290. https://doi.org/10.1016/S2542-5196(23)00045-

[47] ملاحظة: وفرت 11 دولة فقط من المنطقة تقديرات لتكاليفها المالية في مساهماتها المحددة وطنيًا (NDCs): جزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن وموريتانيا والمغرب ودولة فلسطين والصومال والسودان وتونس.

[48] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2022أ). "الاحتياجات والتدفقات المالية المناخية في المنطقة العربية".
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/climate-finance-needs-flows-arab-region-english.pdf

[49] أوكسفام. "خطط مناخية للشعوب: مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في الخطط الوطنية للعمل المناخي". https://policy-practice.oxfam.org/resources/climate-plans-for-the-people-civil-society-and-community-participation-in-natio-621594/

[50] جوزيف، ج.، هو، ي. ر.، وانغ، ك.، باهوجونا، أ.، وأندريس، ل. (2024). "تمويل مستقبل آمن مائيًا: تقييم الإنفاق العام العالمي". مجموعة البنك الدولي.
http://documents.worldbank.org/curated/en/099050624154572979/P172944100adb1042188ab1d289e7f2f00b

[51] https://english.aawsat.com/home/article/3634191/100-billion-needed-annually-sustain-infrastructure-mena-region

[52] كينتيكيليتيس، ميشمش، بوزايان، موشريف وعبدو. (2019). "فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء وتقشف للباقين".
أوكسفام. https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-middle-east-and-north-africa-gap-prosperity-for-the-rich-austerity-for-the-621549/

[53] أوكسفام. (2023). "فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء وتقشف للباقين". ورقة إحاطة من أوكسفام – أكتوبر/تشرين الأول 2023. https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621549/bp-mena-gap-prosperity-for-the-rich-austerity-for-the-rest-051023-en.pdf;jsessionid=D39F1DE28EC4539CB195D59A4A734470?sequence=13

[54] أوكسفام. (2023). "فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء وتقشف للباقين". ورقة إحاطة من أوكسفام – أكتوبر/تشرين الأول 2023. https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621549/bp-mena-gap-prosperity-for-the-rich-austerity-for-the-rest-051023-en.pdf;jsessionid=D39F1DE28EC4539CB195D59A4A734470?sequence=13

[55] أوكسفام. (2024). "عدم المساواة المحدقة: كيف يفرق النفوذ الشركاتي عالمنا والحاجة إلى عصر جديد من العمل العام".

[56] أوكسفام. (2023). "فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء وتقشف للباقين". ورقة إحاطة من أوكسفام – أكتوبر/تشرين الأول 2023.

[57] أوكسفام. (2023). "فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء وتقشف للباقين". ورقة إحاطة من أوكسفام – أكتوبر/تشرين الأول 2023.

[58] نيكلسون، ك.، بوسو، ت.، سميث، ك.، بان، ك.، ستيل، ب.، وعُمري، م. (2023). "تحليل تمويل المناخ والطبيعة في الأردن". المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED)، لندن..

[59] أوكسفام. (2023). "فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء وتقشف للباقين". ورقة إحاطة من أوكسفام – أكتوبر/تشرين الأول 2023.

[60] صندوق النقد الدولي (IMF). (2021).

[61] غاتي، روبيرتا، بنيت، ف.، عاصم، هـ.، لطفي، ر.، ميلي، ج.، سوانوف، إ.، وإسلام، أ. م. (2024). "الصراع والديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". تحديث اقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أبريل/نيسان)، البنك الدولي.

DOI: 10.1596/978-1-4648-2098-4

[62] https://data.debtjustice.org.uk/

[63] اليونيسف. (2022ب). "ضائقة الديون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآثارها على الإنفاق الاجتماعي على الأطفال".

[64] https://www.hrw.org/report/2019/07/22/basra-thirsty/iraqs-failure-manage-water-crisis

[65] https://www.hrw.org/report/2019/07/22/basra-thirsty/iraqs-failure-manage-water-crisis

[66] أوبن غلوبال رايتس. (2023). "حان الوقت للطعن في سياسات التقشف الضارة في منطقة اليورو-المتوسط".
https://www.openglobalrights.org/challenge-harmful-austerity-euro-mediterranean/

[67] رويترز. (2024ب). "مجلس إدارة صندوق النقد الدولي يوافق على برنامج قرض جديد للأردن بقيمة 1.2 مليار دولار ولمدة أربع سنوات".
https://www.reuters.com/world/middle-east/imf-board-approves-new-12-bln-4-year-loan-program-jordan-2024-01-11/

[68] حموشنة، هـ. وساندول، ك. (2023).

[69] هندرسون، ك. (2023). "الانتقالات غير العادلة: دور دول الخليج في 'التحول المستدام' في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". ضمن كتاب "تفكيك الاستعمار الأخضر"، تحرير حموشنة وساندول، الصفحات 285-275. مطبعة بلوتو.

[70] وير، ب. وشتروهكر، ك. (2024). "مصر تعلن عن استثمار إماراتي بقيمة 35 مليار دولار على الساحل المتوسطي". رويترز.
https://www.reuters.com/business/egypt-announces-multi-billion-uae-investment-boost-forex-2024-02-23/

[71] شوكت، ي. (2024). "فهم صفقة رأس الحكمة المصرية: ليست حلاً سحريًا". معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط.
https://timep.org/2024/03/12/understanding-egypts-ras-al-hekma-land-deal-no-panacea/

[72] أوكسفام. (2023).

[73] أوكسفام. (2023).

[74] حموشنة، هـ. وساندول، ك. (2023).

[75] اليونيسف. (2025). "التعلم المنقطع". https://www.unicef.org/media/168311/file/Global-snapshot-climate-related-school-disruptions-2024.pdf

[76] اليونيسف. (2024). "النشأة في مناخ متغير: أثر تغير المناخ على الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".
https://www.unicef.org/mena/media/23816/file/Growing%20Up%20in%20a%20Changing%20Climate%20.pdf

[77] اليونيسف. (2024).

https://www.unicef.org/mena/media/23816/file/Growing%20Up%20in%20a%20Changing%20Climate%20.pdf

[78] معهد التنمية لما وراء البحار (ODI). (2022). **"موجز تمويل المناخ الإقليمي: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".** https://climatefundsupdate.org/wp-content/uploads/2022/03/CFF9-MENA_2021.pdf

[79] معهد التنمية لما وراء البحار (ODI). (2022).

[80] معهد التنمية لما وراء البحار (ODI). (2022).

[81] https://www.oxfam.org/en/press-releases/forgotten-frontlines-looking-climate-finance-going-fragile-and-conflict-affected

[82] رويترز. (2023). "انطلاق قمة كوب 28 مع اتفاق مبكر على صندوق تعويضات الكوارث المناخية". 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. https://www.reuters.com/business/environment/cop28-summit-opens-with-hopes-early-deal-climate-damage-fund-2023-11-30/

[83] "يتتبع مشروع CFU الصناديق المتعددة الأطراف التي تُدار بشكل جماعي والمخصصة للعمل المناخي. لا تشمل هذه الإحصاءات المشاريع العالمية التي تضم بلدًا أو أكثر من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[84] الإسكوا. (2022أ).

[85] البنك الدولي. (2022ب). "المغرب: تقرير مناخ التنمية القطرية". مجموعة البنك الدولي.

[86] حموشنة، هـ. وساندول، ك. (2023).

[87] الإسكوا. (2022أ).

[88] حموشنة، هـ. وساندول، ك. (2023).

[89] مجموعة البنك الدولي. (2018). **"جمهورية مصر العربية: توفير طاقة خضراء ميسورة التكلفة".** https://documents1.worldbank.org/curated/en/308591523855887145/pdf/125274-BRI-PUBLIC-13-4-2018-14-30-10-MFDBriefEgyptEnergy.pdf

[90] جاد، محمد. (2023). "التمويل الدولي وتسليع الكهرباء في مصر". ضمن كتاب "تفكيك الاستعمار الأخضر"، تحرير حموشنة وساندول، الصفحات 157-171. مطبعة بلوتو.

# أوكسفام

أوكسفام هي اتحاد دولي من 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، للوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معاً أوجه عدم المساواة لوضع حد للفقر والظلم، الآن وفي الأجل الطويل – من أجل تحقيق مستقبل يتسم بالتكافؤ. يرجى التواصل كتابة مع أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع التالي: www.oxfam.org.

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام كولومبيا (www.oxfamcolombia.org)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام إيبيس (الدانمرك) (www.oxfamibis.dk)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبيك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
مؤسسة كيدف (www.kedv.org.tr)